الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم التاريخ

سياسة الإدماج الفرنسي في الجزائر و ردود الفعل الوطنية "1852م-1939م"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام

إعداد الطالبتين:

ـ جندلي نور الهدى.

ـ بوشاهد لطيفة

إشراف الأستاذ الدكتور:

ـ شايب قدادرة

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
الحواس غربي	أستاذ محاضر "ب"	رئيساً	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	مشرفاً ومقرراً	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
عابد عروصي	أستاذ مساعد "أ"	مناقشاً	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية:

2018/2017

شكر وعرفان

أولاً وقبل كل شيء نحمد الله رب العالمين

ونصلي ونسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إستنادا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم:

" لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

نتوجه بالشكر الجزيل إلى من أهدوا لنا حياة الحرية والكرامة...

إلى من طلبوا الموت لتوهب لنا الحياة...

إلى شهدائنا الأبرار ومجاهدينا الكرام

ثم نتقدم بأسمى عبارات التقدير و الإحترام و الشكر الجزيل

إلى الأستاذ الدكتور شايب قدادرة الذي أنار لنا درب هذا العمل المتواضع

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر الوالدين الكريمين أطال الله في أعمارهما

كما نتوجه بالشكر إلى كل أساتذتنا بقسم التاريخ

ولا ننسى بالذكر من شجعنا بالكلمة الطيبة و بالدعاء

إلى كل هؤلاء شكراً جزيلاً

إهداء

عملا بقوله سبحانه وتعالى " وَ قَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَ بِالوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً "

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا إلى ... من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة ... إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى من رفعت رأسي عالياً افتخارا به ... إليك يا من أفديك بروحي "والدي العزيز"

إلى من ترعرعت في أحضانها وحنانها ... إلى قرة عيني ومنيرة دربي

إلى من حملتني وهنا على وهن ... إلى من كان دعائها سر نجاحي " أمي العزيزة"

إلى رياحين حياتي أخواتي " سلمى، ريان، هديل"

إلى أغلى الحبايب صاحب القلب الكبير والحنون ... إلى رفيق دربي و توأم روحي "خالد"

إلى جميع أفراد أسرتي الثانية وعلى رأسها الوالدين الكريمين وإلى أخواتي " حنان، أميرة " دون أن أنسى الكتاكيت الصغار" أيوب و صلاح"

إلى كل عائلة "جندلي" و"عمران" كبيراً وصغيراً ، وإلى أجدادي وجداتي

إلى من عشت معها أجمل و أروع أيام حياتي صديقتي "لطيفة"

إلى من رافقتهم طيلة مشواري الدراسي " حياة، بشرى،نهاد،شيماء، نجيبة، زينب، مفيدة "

إلى شهدائنا الأبرار ومجاهدينا الكرام

إلى شهداء الواجب ضحايا سقوط الطائرة العسكرية

إلى كل أساتذتي بقسم التاريخ

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد

إلى هؤلاء جميعا أكرر خالص شكري

نور الهدى

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم: " قُل إِعْمَلُوا فَسَيرَى الله عَمَلَكُمْ وَرَسُولَهُ وَالمُؤمَنُونْ" صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بذكرك ... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا برؤية الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام .

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني الصبر و العطاء دون إنتظار... إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار... أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها وستبقى كلماتك ونصائحك نجوما أهتدي بها طول حياتي " والدي العزيز".

إلى ملاكي ... إلى معنى الحب والحنان ... إلى بسمة حياتي ... إلى من حملتني وهن على وهن ... إلى من أنارت طريقي إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسما لجراحي " إلى ست الحبايب أمي".

إلى شموع طالما أنارت حياتي ... إلى من أكتب بوجودهم قوة ومحبة لا حدود لها إخوتي: " حمدي ـ فريد ـ هشام ـ عماد" شكرا إخوتي .

إلى أخواتي اللاتي لم تلدهن أمي زوجات إخوتي: " سامية ـ حياة ـ مروة" .

ولا أستطيع نسيان من عمروا بيتنا بالفرح والسعادة بنات إخوتي " نورسين ـ آية" إلى من ننتظر قدومهم "عبدو ـ أميمة" .

إلى من سأكمل معه حياتي " زكريا" وأسرتي الثانية .

إلى من رافقتني منذ دخولنا إلى الجامعة إلى رفيقة دربي إلى من تشاركني نفس الأفكار... إلى صاحبة القلب الطيب ... إلى من سأكمل معها مشوار الصداقة " نور الهدى صديقتي".

إلى من جالستهم في كل زوايا الجامعة وسعدت بكل لحظة قضيتها معهم صديقاتي " زينب ـ مفيدة ـ مريم ـ هدى".

إلى كل أساتذتي وزملائي بقسم التاريخ

إلى كل من ساندني و قدم لي المساعدة أهديكم شكري

لطيفة (سارة)

مقدمـــة:

إن الدارس لعملية الإحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م يلاحظ أن هذه الحركة ليست حدثاً عابراً بل هي مشروع إستعماري متكامل محدد الأهداف و الأبعاد و يتضح ذلك من خلال الإعداد والتنظيم المحكمين للحملة العسكرية و تأكد ذلك من خلال طبيعة السياسة الإستعمارية التي شرعت في تطبيقها قوات الإحتلال الفرنسية في الجزائر بهدف تأسيس إمبراطورية جديدة منطلقها الجزائر لتمتد مستقبلا إلى مناطق أخرى من إفريقيا، وقد تظاهروا منذ البداية أن هدفهم هو تمدين الشعب الجزائري و أن لهم رسالة حضارية لكنهم لم يلبثوا أن تناقضوا مع ما تعهدوا به في معاهدة الإحتلال ونكثوا بنودها حتى قبل أن يجف حبرها و فرضوا النظم الفرنسية بدل النظم الإسلامية القائمة وجعلوا اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في البلاد وشرعوا في محاربة الإسلام و اللغة العربية ومسح الثقافة الإسلامية الأصيلة، بل ومسح تاريخ و مقومات و ثقافة الشعب الجزائري، و ذلك من خلال مختلف السياسات الجهنمية التي كانت تنتهجها السلطات الإستعمارية الفرنسية و في مقدمة هذه السياسات، **سياسة الإدماج** وهو الموضوع الذي وقع عليه إختيارنا لطرقه ومعالجته لأهميته التاريخية والعلمية. خاصة وأنه من أهداف المشروع الإستعماري فرنسة المجتمع الجزائري ومن أجل تحقيق ذلك طبقت عدة أساليب مختلفة تمثلت في قوانين التجنيس وإنشاء المدارس وفرض اللغة الفرنسية، كما لعبت العمليات التنصيرية دوراً كبيراً في هذا المجال، حيث بلغت هذه السياسة أعلى مستوياتها على الإطلاق في عهد الإمبراطورية الثانية بزعامة نابليون الثالث الذي قام بتوطيد الإستعمار الفرنسي بالجزائر والإحتفاظ بالجزائر الفرنسية للأبد، كما واصلت السلطات الإستعمارية في إنتهاج سياسة الإدماج في عهد الجمهورية الثالثة و ذلك بإصدار جملة من التشريعات الجديدة تخدم المصالح الفرنسية والأوروبية و التي من شأنها جعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وكردة فعل على هذه السياسة الإستعمارية المجحفة في حق الشعب الجزائري ظهرت التشكيلات السياسية الجزائرية ومن بينها جماعة النخبة و التي كانت تطالب بالمساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين و تسعى إلى تحسين أوضاع الشعب الجزائري بمنظورها الخاص.

أولاً- أسباب إختيار الموضوع:

إن من بين الأسباب التي جعلتنا نتناول هذا الموضوع نذكر ما يلي:

1- حب التعرف على تاريخنا الوطني و السعي لإثراء الرصيد المعرفي الشخصي.

2- الرغبة في معرفة الأساليب والوسائل التي إعتمدتها السلطات الفرنسية في فرنسة الشعب الجزائري.

3- تسليط الضوء على كفاح الشعب الجزائري ضد فكرة الإدماج.

ثانياً- الإشكالية:

على ضوء ما سبق قمنا بطرح الإشكال التالي:

هل يمكن القول أن سياسة الإدماج الفرنسية قد حققت أهدافها المرجوة بجعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ؟

تحت هذا الإشكال تندرج عدة تساؤلات:

1- هل طبق الإدماج بمعنى المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات كما يقتضيه مبدأ الإدماج؟

2- ما هي أهم الوسائل التي إعتمدتها السلطات الفرنسية في تطبيق سياستها الإدماجية؟

3- هل ساهم الإدماج في تمدين وتحضير الشعب الجزائري المتخلف و أن يرتقي به إلى مصاف الدول المتطورة كما كان يدعي الفرنسيون ؟ أم زادته فقرا وجهلا وحرما ؟

4- ما مدى مساهمة كتلة النواب المنتخبين المسلمين في سياسة الإدماج المطبق في الجزائر؟

ثالثاً- حدود البحث:

إن حدود مجال الدراسة حصر في الفترة التاريخية ما بين 1852م -1939م هذه المرحلة التاريخية تعتبر من أهم وأبرز مراحل الإدماج الفرنسي في الجزائر، و قد كانت أرض الجزائر هي المسرح الوحيد لتطبيق هذه السياسة الهادفة إلى فرنسة الشعب الجزائري لغة و ديناً ونظماً.

رابعاً- منهج البحث:

إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على منهجين معروفين في الدراسات التاريخية هما:

1- المنهج التاريخي الوصفي: إستخدمناه في رصد الأحداث والوقائع وترتيبها زمنيا.

2- المنهج التحليلي: إستخدمناه في تحليل بعض الأحداث التاريخية.

خامساً- خطة البحث:

للإجابة على الإشكال المطروح إنتهجنا خطة تضمنت مقدمة و مدخل وأربعة فصول وخاتمة.

ففي المدخل المعنون بالحالة العامة في الجزائر من (1830م -1852م) تطرقنا إلى وضع الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي وأهم ممارساته البشعة في حق الجزائريين.

أما الفصل الأول والذي عنوناه بخلفية تاريخية للإدماج تطرقنا فيه إلى ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول أعطينا مفهوما موضحا لسياسة الإدماج الفرنسي سواء بمفهوم الكولون أو مفهوم الجزائريين، وفي المبحث الثاني بينا بوادر و بدايات الإدماج الفرنسي في الجزائر، وفي المبحث الثالث أبرزنا أهم الوسائل و الأساليب المتبعة في تحقيق هذه السياسة.

أما الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان نابليون الثالث ومسألة الإدماج من (1852م -1870م) تناولنا فيه ثلاثة مباحث ، المبحث الأول عرفنا فيه شخصية نابليون الثالث ، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه سياسة نابليون الثالث في الجزائر، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى قانون السيناتوس كونسلت sénatus consulte و أهم أثاره على الشعب الجزائري.

وفي الفصل الثالث المعنون بالإدماج في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة من (1871م -1914م) أبرزنا فيه أهم الجوانب التي مسها الإدماج، حيث في المبحث الأول تطرقنا إلى الجانب الإداري والعسكري ، وفي المبحث الثاني تناولنا الجانب الإقتصادي أما البحث الثالث فتناولنا الجانب التعليمي والديني.

أما الفصل الأخير والذي أدرجناه تحت عنوان إسهامات كتلة النواب المنتخبين الجزائريين في سياسة الإدماج فقد تطرقنا في المبحث الأول منه إلى الجذور التاريخية لكتلة النواب، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه تأسيس فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين، وفي المبحث الثالث و الأخير تطرقنا إلى أهم إسهامات كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين.

وأخيرا ختمنا بحثنا بخاتمة تضمنت مجموعة من الإستنتاجات.

سادساً- أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

لدراسة هذا الموضوع كان علينا الرجوع إلى مجموعة من المصادر و المراجع لإثراء الموضوع من جوانبه المختلفة حيث من بين هذه المؤلفات نجد:

- كتاب الحركة الوطنية (1830م -1900م) لـ "أبو القاسم سعد الله" في جزئه الأول بحيث يعتبر من أهم المراجع في التاريخ الحديث والمعاصر.

ـ كتاب "سياسة التسلط الإستعمار" ليحي بوعزيز أفادنا كثيراً في إبراز كيف تمت سياسة الإستيطان الفرنسي للجزائر.

- نجد أيضاً كتاب تاريخ الجزائر المعاصر لـ" شارل روبير أجرون" الذي يعد مرجعاً مهماً قدم لنا صورة عن طبيعة الأوضاع في الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي ومختلف الإجراءات الإستعمارية التعسفية في حق الشعب الجزائري.

- وكتاب Charles-André Julien.Histoire de l’algérie contemporaine الذي تحدث عن سياسة نابليون الثالث وكيف تم إنشاء وزارة المستعمرات .

- بالإضافة إلى كتابه الجزائريون المسلمون وفرنسا حيث تحدث لنا عن أهم القوانين الإدماجية التي إعتمدتها فرنسا طوال فترة الإحتلال في جزئه الأول.

- كذلك كتاب تاريخ الحركة الوطنية لـ "محفوظ قداش" الذي يعتبر من أهم المراجع التي تحدثت عن تاريخ الحركة الوطنية حيث إستفدنا منه في عرض موقف الجزائريين من سياسة الإدماج الفرنسي المطبق في الجزائر.

كما إعتمدنا أيضاً على بعض الرسائل الجامعية أهمها:

- الجمعي الخمري: حركة الشبان الجزائريين (1900م-1939م).

- عباس محمد الصغير: فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927م-1963م).

- عزالدين بومعزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال (1899م-1985م).

سابعاً- صعوبات البحث:

لقد واجهتنا بعض الصعوبات والعقبات التي تواجه كل مبتدأ في إنجاز البحث نذكر منها:

1- صعوبة ترتيب وتركيب المادة التاريخية المتعلقة بالموضوع حسب المنهج التاريخي.

2- فقر مكتبة الجامعة للمادة التاريخية الخاصة بموضوع بحثنا.

3- معظم مصادر البحث كانت باللغة الفرنسية.

المبحث الأول: مفهوم الإدماج

الإدماج هو فكرة جاء بها الفرنسيون تهدف إلى خلق نوع من التعايش بين الفرنسيين و الجزائريين حيث من خلاله يعيش الفرنسيون كالسادة والجزائريون كالعبيد، ومن خلاله يجوز للفرنسي أن يتمتع بجميع الوظائف الإدارية والقضائية والعسكرية، كما يجوز له أن يكون رئيس الجمهورية، وكذلك وزير وقائد للجيش ، وفي المقابل الجزائري لا يتيح له التمتع بما فوق وظيفة مختارة أي لا يجوز أن يكون قائم مقام ولا معاون له، ولا يجوز أن يكون قاضيا في محكمة أهلية ولا نائبا للقاضي ، كما لا يجوز له أن يرقى في الجيش إلى رتبة أعلى من رئيس أو أن يصبح رئيس بلدية أو نائبا[1].

الإدماج هو التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل في نظام الحكم والتسوية بينهما ويرتكز على فكرة أن إقليم ما وراء البحار ليس إمتداداً لدولة الأصل ، فيجب أن توضع تحت نفس النظام هناك أو على الأقل تحت نظام مقارب له ، وأن سكان الدولة اللذين هم في الجانب الآخر من البحر يجب ألا تكون حقوقهم وضماناتهم أقل من أولئك الذين يعيشون في الجزء الأقدم من الدولة ، بمعنى أن فتح مستعمرة جديدة لا يعني إلا مجرد إضافة مقاطعة جديدة للنظام الإداري القائم في الدولة[2].

" إن الفكرة الأولى التي كانت تحملها كلمة الإدماج هي فكرة دمج المستعمرات (ومنها الجزائر) في البلاد الأم ، وهذا يعني القضاء على الخصائص الطبيعية للمستعمرة وإستغلال مصادرها البشرية و المادية لفائدة البلاد الأم"[3].

إن مفهوم الإدماج في نظر رابح تركي يعني" إذابة الجزائريين في الكيان الفرنسي العام ، وبذلك لن تقوم للجزائر كجزء لايتجزأ من العالم العربي الإسلامي قائمة في يوم من الأيام ، بعد أن يسلخ الجزائريون من دينهم ولغتهم وجنسيتهم ، و بالتالي من حضارتهم الإسلامية ، ويجتثوا منها اجتثاثا ، كما وقع للعرب المسلمين في الأندلس منذ قرون"[4].

---

[1] الفضيل الورتلاني ، **الجزائر الثائرة** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009. ص165.

[2] محمد حسنين هيكل ، **الإستعمار الفرنسي** ،ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1886م. ص 33.

[3] أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر** ، ط2 ، ج2 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990. ص 97.

[4] رابح تركي ، **التعليم القومي و الشخصية الجزائرية** ، ط2 ، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981. ص 112.

في حين يرى أحمد محساس : " أن الإدماج يعني أولاً إندماج إقليم الجزائر بفرنسا ، ولا يطبق إلا على الفرنسيين والأوروبيين المجنسين ، ويعترف لهم بالحقوق وحريات المواطنين "[1] ، كما يرى المؤرخ أبو القاسم سعد الله أن كلمة الإندماج _ نعتقد أنه كان يريد أن يقول الإدماج _ ترددت كثيراً خلال القرن 19م في الصحف والنشرات والخطب الفرنسية ، وكان المقصود بها عندئذ تطبيق نظم الفرنسة على فرنسي الجزائر من إدارة وتعليم وقوانين وإنتخابات...[2]

من الناحية السياسية نجد أن الإدماج يعني جعل الجزائريين سياسياً و إقتصادياً و إجتماعياً فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها، في حين أنه يسعى من الناحية الإدارية إلى أن تكون الجزائر إقليماً فرنسياً يتشكل من مقاطعات ويتجزأ إلى مديريات كما تتشكل وتتجزأ إدارياً كل الأقاليم الفرنسية في فرنسا. ومن هنا يعني الإدماج إلغاء كل ما يفصل باريس عن المقاطعات الجزائرية[3].

إن الإدماج هو المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر من مسلمين وغيرهم ، وهذا الإدماج يتيح للجزائريين أن يمارسوا جميع الوظائف السياسية والإدارية و الشرعية وجميع المصالح الحكومية وأن يتمتعوا بجميع الماهيات والرواتب و التأمين الإجتماعي والتعليم المهني كما يتمتعون بجميع المزايا التي من خصائص الفرنسيين أنفسهم في فرنسا [4]. فالإدماج هنا يخول لهم الحق في حرية العمل في جميع أراضي الجمهورية و أن تكون لهم جميع الإمتيازات التي للفرنسيين دون مراعاة للديانة التي يدينون بها ويصبحوا بفضل هذا جزءاً لا يتجزأ من المجموعة الفرنسية و أن بلادهم تصبح جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية [5].

---

[1] Mahsas Ahmed, op ,cite . p33.

[2] سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي (1830م-1954م)** ، ج6 ، دار الغرب الإسلامي ، 1998 . ص، ص 368-456.

[3] رابح تركي، المرجع السابق. ص 48.

[4] مسعود الجزائري ، **مشاريع ديجول في الجزائر** ، الدار القومية للطباعة و النشر ، القاهرة. ص48.

[5] نفسه. ص 48.

من الملاحظ أنه بمجرد دخول فرنسا للأراضي الجزائرية وذلك سنة 1830، عملت منذ الوهلة الأولى على سلب الأراضي الجزائرية وضمها لها والعمل على طمس الهوية الوطنية للشعب ، إضافة إلى ضرب المعتقد الديني الخاص بها ألا وهو الإسلام[1].

لقد وظف سوستال في شرحه لمعنى الإدماج ثلاثة مصطلحات وهي الشخصية(personnalité) المجموعة (communauté) ، والمساواة (Egalité) ، فبخصوص الشخصية يرى بأن سياسة الإندماج أو التجنيس[2] ، التي أقترحت في مراحل تاريخية سابقة ، كانت تهدف إلى تحويل كل جزائري مسلم إلى فرنسي من فرنسا ؛ دون الأخذ بأصالته تقاليده و أذواقه. و الإدماج لا يعني إنكار ومحاربة هذه الأصالة ، بل أن أهم مبادئ هذه السياسة هو العمل على تطوير هذه الشخصية ودعمها بشتى الطرق ، خاصة بتطبيق عدد من الإجراءات مثل: فصل الدين عن الدولة ، وتعليم اللغة الفرنسية وغيرها من الإجراءات الأخرى في المجال الثقافي[3].

إن المتأمل لمفهوم ومدلول الإدماج إن لم نقل تطبيق سياسة الإدماج من طرف الإدارة الإستعمارية في الجزائر، يسمح بملاحظة الإختلال في مقاصد هذه السياسة و المفهوم في حد ذاته، لما نريد إسقاط تطبيقه على الأهالي المسلمين، حيث أنه يتعارض تماماً مع ما عرف من دلالات لمفهوم الإدماج من النواحي القانونية، السياسية ، الإجتماعية والإقتصادية، لأنه لا ينطبق في الجزائر إلا على الأرض ومن عليها من المستعمرين أعضاء الجالية الأوروبية دون السكان الأصليين الجزائريين اللذين تستهدف السياسة الإستعمارية إقصائهم و إجلائهم عن أراضيهم. فالذي يريده المستعمرون في الواقع هو دمج أرض الجزائر في فرنسا لا التسوية بين الجزائريين و الفرنسيين ففي الحقوق و الواجبات كما يقتضي بذلك منطق الإدماج، فهو إذن إدماج بالنسبة للمستعمرين ولكنه إخضاع بالنسبة للسكان الأصليين الجزائريين.

---

[1] عبد القادر سلاماني ،**الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة(1932 م-1947م)** ، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2012.ص58.

[2] التجنيس يعني إعطاء جنسية غير الجنسية الأصلية (محدثة).

[3] Jacque soustelle, **Aimée et souffrante Algérie** , éd plon , paris 1956 . p-p 264-265.

من خلال ما كتبه المؤرخون عن محاولات الدمج و الإندماج في الجزائر؛ نستنتج أن مفهوم الإدماج يشترك في البنية اللغوية ، لكن يختلف في المدلول الذي تعنيه ، وذلك على النحو التالي:

أولا: **الدمج أو الإدماج** : هو سياسة إستعمارية فرنسية ، ترمي إلى إلحاق الجزائر أرضاً و إنساناً بالنظم والقوانين الداخلية المعمول بها في الدولة الفرنسية وسائر مستعمراتها.

هذا من الناحية النظرية ، لكن من الناحية العلمية ، كانت فرنسا تعمل على إلحاق الجزائر وما عليها من المستوطنين الأوروبيين دون السكان الأصليين ، لذلك فإن مدى التجاوب مع سياسة الدمج تولد عنها مفهومان من الإندماج:

ثانياً: **الإندماج بمفهوم الكولون**: هو محاولات المستوطنين الأوروبيين وسعيهم من أجل إلحاقهم بالنظم والقوانين الداخلية الفرنسية ، و إستفادتهم من حقوقهم الوطنية ، كمواطنين فرنسيين بأرض الجزائر.

ثالثاً: **الإندماج بمفهوم الجزائريين**: هو سعي النخبة الجزائرية المتفرنسة ، ونضالها في سبيل تمكين السكان الأصليين من الإستفادة من الحقوق التي يتمتع بها المستوطنون في ظل حكم الدولة الفرنسية.

المبحث الثاني: بدايـات الإدمـاج

لقد تعددت الآراء الفرنسية حول " مستقبل المستعمرة الجديدة " و حول السياسة الواجب إتباعها ، و لقد إستقر الأمر في الأخير بنجاح التيار الذي كان يدعو إلى الإدماج ، هذه السياسة التي كانت تهدف إلى محو الشخصية الجزائرية وطبعها بالطابع الفرنسي وعليه أصدرت الحكومة الفرنسية قرارها في 22 جويلية 1834م الذي إعترف بالإحتلال كحقيقة واقعة و الذي نص على إنشاء منصب حاكم عام عسكري لإدارة الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية[1].

وبإعتبار الجزائر أرضاً فرنسية فقد قسمت إدارياً إلى 3 ولايات تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام و كل ولاية إلى دوائر و الدوائر قسمت بدورها إلى بلديات و أصبحت هذه القرارات الإندماجية نافذة وفق دستور 1848م الذي نص في مادة 109 على أن الأراضي الجزائرية و المستعمرات هي جزء من الأراضي الفرنسية و سيتصرف فيها بمقتضى قوانين خاصة إلى أن يصدر قانون يسمح بإدخالها ضمن نصوص الدستور الجاري به العمل.

ولقد فتح هذان القراران المجال أمام الهجرة الأوروبية تطبيقاً لسياسة الإستيطان لإحلال المعمرين محل الجزائريين، هؤلاء الذين عملت الإدارة الفرنسية على إخضاع الثائرين منهم والإستيلاء على أراضيهم بالقوة كما صدرت سلسلة من القوانين و المراسيم لنفس الغرض ، ولقد أثرت تلك التشريعات على الريف الجزائري و خاصة الفلاح الجزائري الذي فقد أرضه بفعل السياسة الفرنسية التي كانت تسعى للتحكم في الجزائريين و إخضاعهم لنفوذها و ذلك بتحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمرين. لقد شكلت الجزائر أهمية إقتصادية و سياسية و إستراتيجية و عسكرية لدى المستعمر لما تقدمه من منافع كثيرة لفرنسا في مختلف الميادين ، و في هذا الصدد يقول حمدان خوجة :" فقد أجمع أعضاء اللجنة (3)[2] على مواصلة الإحتلال وعدم التخلي عن الفرنسية لأن الجزائر تقدم لفرنسا منافع كثيرة في الميادين الإقتصادية و السياسية و

[1] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.ص24.

[2] **اللجنة (3):** هي اللجنة الإفريقية التي عينتها الحكومة الفرنسية سنة 1833م من أجل تقصي الأوضاع في الجزائر و قد سافرت إليها في 28 أوت و عادت إلى فرنسا في 09 نوفمبر من نفس السنة و قد قامت بجولة حول الجزائر العاصمة : متيجة ، البليدة ، وهران ، عنابة ، أرزيو وعلى إثر القوميات التي قدمتها اللجنة أصدرت الحكومة الفرنسية قرارها في 22 جويلية 1894م.

الحربية ، فهي سوق لترويج بضائعها و منفى للمشوشين من أبنائها ومركز إستراتيجي على البحر الأبيض المتوسط[1].

وهذا ما أكده أيضاً حاكم الجزائر العام بوجو Bugeaud في 1842م " إن الجزائر يمكنها أن تزود بشكل واسع صناعة المتروبول بالمواد الضرورية .

في الفترة ما بين 1848م-1852م منحت الجمهورية الفرنسية 02 فرنسي الجزائر حقوقاً تمثيلية في المجالس الفرنسية 04 نواب في المجلس التأسيس 03 نواب في المجلس التشريعي ومنحتهم أيضاً حتى إنتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية في الجزائر بينما منت على مجموعة معينة من الجزائريين و لأول مرة منذ الإحتلال بحق إنتخاب ممثلين لهم على ألا يتعدى ذلك ثلثي أعضاء المجالس البلدية [2].

تطور فكرة الإدماج يستحسن بأن نستعرض مظاهر تطور ظهور هذا التوجه في مطلع القرن 20 وهي فترة زاخرة تمثل هذه الطروحات المختلفة حيناً و متماثلة أحياناً أخرى من حيث العدد والحماس المتدفق لإنجاح هذا التوجه كذلك معرفة موقف المعارضين له.

إن فكرة إستبدال الهوية الجزائرية بالفرنسية لم تظهر دفعة واحدة بل ظهرت بدايتها مع الإحتلال الفرنسي 1830م ويرجع البعض إلى تراجع العداء الشرقي الناتج عن الحروب الصليبية ونهاية الصراع بين الشرق و الغرب و إذا أردنا تحديده بدقة فهو يعود إلى نهاية القرن 18 و بداية القرن 19[3].

إن فكرة الإندماج لم تكن وليدة القرن 20 كما أسلفنا الذكر وإنما تعود إلى النصف الأول من القرن 19 حين نجد الجنرال بيجو بعد تعيينه حاكما عاما على الجزائريين 1840م كان يلمح في عبارات عامة أي إمكانية دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي حيث يقول " بعد أن أخضعنا العرب يجب علينا نشر حضارتنا وقوانيننا في الأوساط الأهلي البربري".

---

[1] **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة** ، تر محمد العربي الزبيري ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1979م . ص140.

[2] أحمد الخطيب ، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986م. ص 19.

[3] أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 6، المرجع السابق. ص 618.

المبحث الثالث: أساليب و وسائل الإدمـاج

بعد أن تمكن الفرنسيون من السيطرة على أرض الجزائر عسكرياً و سياسياً وإدارياً ، شرعوا في توسيع و إستكمال تنفيذ مخططاتهم الإستعمارية المتبقية المتمثلة في إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي روحياً وثقافياً و فكرياً أي تحقيق الإدماج الكلي.

ومن أهم الوسائل التي مكنتهم من بلوغ هذا الهدف نجد: الفرنسة والمدرسة وعمليات التبشير والتنصير.

أ – الفرنسة:

منذ أن وطأت أقدام الفرنسيون أرض الجزائر عملوا على القضاء على اللغة العربية؛ و إحياء اللغة الفرنسية و جعلها كلغة قومية ، و بالتالي جعل الجزائر من حيث اللسان جزءاً لا يتجزأ من فرنسا ؛ فمسألة فرنسة الجزائر كانت من الأمور الحتمية بالنسبة للمستعمر ، حيث جاء في أحد التعليمات التي صدرت أيام الإحتلال " إن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا هناك لغة قومية ، و العمل الجبار الذي يترتب علينا إنجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج إلى أن يقوم مقام اللغة العربية بينهم الآن"[1].

لقد كانت هناك محاولات للفرنسة عن طريق التجنيس لاسيما قانون 1865م. ولكن رغم ذلك فقد أثبتت الإحصائيات فشل تلك المحاولات ؛ حيث أن مجموع خمسة ملايين جزائري تجنس منهم 1607 شخصاً خلال الفترة الممتدة من 1865م إلى 1912م ، وكان أغلبهم من الجزائريين المنخرطين في الجيش الفرنسي ، فمن بين 152 جزائرياً متجنس في 1913م- 1916م (127

[1] عبد القادر فضيل ، محمد الصالح رمضان، **إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس** ، شركة الأمة للطباعة والترجمة و النشر والتوزيع ، 1998. ص 83.

رجلاً و 25 إمرأة) كان 49 منهم من العسكريين ، وعليه فمن سنة 1865م- 1916م كان عدد المتجنسين 1759م من بين خمسة ملايين جزائري[1].

وحسب إحصائيات أخرى فإن عدد المتجنسين في الجزائر من شتى الجنسيات خلال 1866م-1904م قدر بـ 31084 وقد مثل الجزائريين 1273 شخصاً موزعاً جغرافياً على النحو التالي:[2]

العملات	الجزائريون
الجزائر	650
وهران	210
قسنطينة	413

و بالتالي شكل الجزائريون نسبة ضئيلة من المتجنسين مقارنة مع الآخرين ويعود ذلك إلى شخصيتهم وثقافتهم و انتماءاتهم.

ب- <u>المدرسة</u> :

لقد عرفت المؤسسات التعليمية في الجزائر إنتشاراً و تواجداً عبر مختلف مدن الجزائر مثل تلمسان ، قسنطينة ، بجاية ، مازونة ، وهران ، الجزائر ، عنابة ، بسكرة . كما ظهرت عائلات في تلك المدن إهتمت بنشر التعليم و الحفاظ على مؤسساته. وفي هذا الصدد يقول فلاز valze في

[1] عبد القادر حلوش ، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر** ، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1999. ص65.

[2] V.demontes , **le peuple algérien** , essai de démographie algérienne , alger , imp algérien , 1906. Pp 543-546.

سنة 1834 " إن اللغة العربية و ثقافتها كانت كثيرة الإنتشار على كامل إمتداد أرض الوطن و أن كل الجزائريين كانوا يحسنون القراءة والكتابة ، وكان في كل قرية مدرستان إثنتان"[1].

و يقول مارسيل إيميرت Marchel Emerit بعد نصف قرن من الإحتلال كان العربي في 1830م يعرف القراءة والكتابة ، ولكنه أصبح يتخبط في ظلمات الجهل عندما مضى نصف قرن على الإحتلال[2].

هذا ما يؤكد على تكذيب ما كانت تروج له الدعاية الفرنسية بخصوص نشر الحضارة في أوساط الشعب الجزائري ، ذلك أن الكثير من الدلائل تثبت عكس ذلك تماماً ، فهي سعت بسياستها إلى تجهيل وتفقير وإذلال الشعب الجزائري ، وهذا بشهادة أبنائها.

وتذهب بعض التقارير العسكرية الفرنسية في بداية الإحتلال إلى أن التعليم العربي في الجزائر كان على أحسن حال ومنتشراً في المدن و القرى و الأرياف إنتشاراً ملحوظاً جعل بعضهم يعتقد أنه يتوازى و التعليم الفرنسي كما على الأقل في فرنسا ذاتها [3].

لكن مع الإحتلال إستولى الفرنسيون على الأوقاف و بالتالي جردوا التعليم الجزائري من أهم موارده ، وقد صرح دي توكفيل:" لقد وضعنا أيدينا في كل مكان على هذه الأملاك (الأوقاف) ثم وجهناها غير الوجهة التي كانت تستعمل فيها في الماضي ، لقد عطلنا المؤسسات الخيرية وهكذا تركنا المدارس تموت و الندوات العلمية تندثر"[4].

إن مصادرة أملاك الوقف و الإعتداء على الممتلكات الثقافية والتعليمية و الدينية ، و تحويلها عن أهدافها ؛ يعتبر ضربة لمقومات الشخصية الوطنية كما يعتبر أيضاً خرقاً للإتفاق الجزائري الذي تم توقيعه من طرف الداي حسين و الكونت د يبرمون القائد الأعلى للجيش الفرنسي[5].

بعد عشرين سنة من الإحتلال فكرت الإدارة الفرنسية في تنظيم التعليم الفرنسي للجزائريين ، و في هذا الصدد صرح الجنرال شرام وزير الحربية في باريس يوم 06 أوت 1850 " أن الظروف

[1] عمار هلال ، المرجع السابق. ص 108.
[2] مصطفى الأشرف ، المرجع السابق. ص414.
[3] عمار هلال ، المرجع السابق. ص102.
[4] أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900م-1930م)**، ج2، المرجع السابق. ص 63.
[5] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية (1900م-1930م)**،ج2، المرجع السابق. ص16.

الحالية و بعد حرب دامت 17 سنة ، فإنه الآن يتعين على فرنسا القيام برسالتها الحضارية ، بإرسال قواعد التعليم الفرنسي في الجزائر" [1].

إن المدرسة الفرنسية الفرنسية نشأت لتكون وسيلة لمحاربة اللغة العربية و القضاء عليها ، و محو ماضي الجزائريين و تاريخهم و ثقافتهم الأصلية و على هذا الأساس صدر قانون 1904م الذي حرَّمَ على الجزائريين فتح أي مدرسة عربية أو كتاباً لتعليم القرآن ما لم يحصلوا على ترخيص من عامل العمالة ، علماً أن هذا الترخيص المذكور لا يُمنح إلا بشروط تعجيزية ، و بالتالي قطع الطريق أمـام تلك المدارس الحرة [2].

وعليه فإن السياسة التعليمية الفرنسية لم تسعى إلى خدمة الشعب الجزائري وترقيته ، و إنما حملت أهدافاً إستعمارية تمثلت في :

- القضاء على اللغة العربية و الثقافة العربية و نشر المسيحية .
- فرنسة التعليم في جميع مراحله .
- إعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر .
- إعتبار اللغة الفرنسية لغة رسمية .
- الإهتمام بتاريخ فرنسا و جغرافيتها و إهمال تاريخ و جغرافية الجزائر .

ج- <u>التبشير والتنصير</u>:

لقد جاءت العمليات التبشيرية و التنصيرية لتساند دور المدرسة و تدعمها في القضاء على اللغة العربية و جعل محلها اللغة و الثقافة الفرنسية ، فعمليات التبشير لم تقتصر على رجال الدين وحدهم و إنما كان عدد من السياسيين و العسكريين من المؤمنين و المتحمسين لها ، وهم بدورهم قدموا التسهيلات والمساعدات لرجال الدين لنشر رسالتهم المقدسة ، حيث كانوا يأملون بإرجاع الجزائر إلى حضيرة الدين المسيحي ، و نلمس ذلك في تصريح وزير الحربية الفرنسي تونار tonnére clemont: " ليس من الغريب أن نرى العناية الإلهية تناشد الملك ، وريث سان لوي

[1] عمار هلال، المرجع السابق. ص 112.

[2] عبد القادر فضيل ، المرجع السابق. ص 83.

لينتقم للإنسانية و الدين و الإهانات الشخصية ، أولاً يمكن عندما نقوم في المستقبل بتمدين الأهالي ، تحويلهم إلى مسيحيين"[1].

وعندما سقطت مدينة الجزائر صرح دي برومون للقساوسة " إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا ، و لنأمل أن تنبع قريباً الحضارة التي إنطفأت في هذه الربوع ".[2] وعلى هذا الأساس إعتقد العسكريون الفرنسيون أنهم أمام مهمة إنسانية يحملون رسالة حضارية يقومون بنشرها تحت راية المسيحية ، و لذلك أمر دي برمون بتحويل المساجد إلى كنائس و إلغاء شرعية الأعياد الدينية الإسلامية وإفساح المجال للمبشرين لإرجاع هذا الشعب إلى حضيرة الدين المسيحي.

كما تم تعيين لافيجري[3] أسقفاً للجزائر سنة 1867م ، فقام في سنوات المجاعة و الأزمة الفلاحية (1867م-1868م) بتعميد وتنصير الألوف من الأطفال و اليتامى ، بهدف نشر تعاليم الإنجيل بينهم و تهيئتهم لتقبل و استيعاب الحضارة المسيحية الأوروبية وذلك بإتباع أساليب الترغيب و الترهيب [4].

فقد إنطلق في مشروعه التنصيري الإستعماري الضخم تسانده في ذلك البابوية والجمعيات التي يسمونها الخيرية ، وكذلك السلطات التي كانت تحميه وتقدم له المساعدات المادية والمعنوية ، فبعد 1870م أنشأ لافيجري مؤسسة القديس أوغسطين لبعث الدين المسيحي ، فقد إعتقد أن زواوة خير هدف للتنصير لأن أهلها بنظره رقيق الدين ومن السهل أن يتخلوا عن الإسلام ويعتنقوا النصرانية ، لكنه سرعان ما صدم وذلك بسبب ثورة العارمة في 1871م، كرد فعل لسياسة التبشير[5].

بعدها قرر لافيجري تقديم مساعدات مالية لكل مشروع خاصة للعناصر الفقيرة وضحايا المجاعات العربية و القبائلية ظناً منه أنهم سيتخلون عن كل المقومات الجزائرية وفي مقدمتها

---

[1] عبد الجليل التميمي، **التفكير الديني و التبشيري** ، المجلة المغربية التاريخية ، ع 1 ، 1974. ص 13.

[2] نفسه.ص 14.

[3] **لافيجري:** هو قس مدينة نانسي بفرنسا ولد في بايون سنة 1825م. (أُنظر أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** ،ج6 ، المرجع السابق . ص 121).

[4] عبد الجليل التميمي، المرجع السابق. ص 19.

[5] سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج6، المرجع السابق .ص123.

الدين الإسلامي مقابل قطعة خبز[1]، لكن هذه السياسة في الأخير كان مصيرها الفشل الذريع بإعتراف الإدارة الإستعمارية نفسها، حيث أن أثار هذه السياسة لم تتغلغل إلى نفوس الشعب الجزائري لتخرب معتقداتهم الدينية بل إقتصرت فقط على تغيير بعض أسماء المدن والقرى الجزائرية وعوضتها بأسماء أوروبية مسيحية[2].

ومن أجل تمسيح الشعب الجزائري قام الكردينال لافيجري بتأسيس مدارس خاصة تنصيرية مثل مدرسة واغزن بميشلي (عين الحمام) حيث قدمت الحكومة الفرنسية قرضا لهذه المدارس التنصيرية التبشيرية سنة 1875م قدرت ب 20 ألف وهو مبلغ مهم في ذلك الوقت ، ولعبت هذه المدارس التبشيرية دوراً مهماً في نشر التعليم المسيحي الفرنسي في الجزائر[3].

ومن وسائل الإستعمار الخفية كذلك لمحو الإسلام و القضاء عليه تشجيعه للخرافات والبدع و الضلالات الشائعة بين مسلمي الجزائر ، فهو يعلم أنها تفسد عقائد الإسلام الصحيحة و تفسد عباداته و تبطل أثارها وتخلط الموازين ، فتلتبس السنة بالبدعة والفضيلة بالرذيلة [4].

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق. ص 41.

[2] نفسه. ص 42.

[3] إبراهيم مياسي ، **لمحات من جهاد الشعب الجزائري** ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2007. ص200 .

[4] محمد البشير الإبراهيمي، **في قلب المعركة** ، ط1 ، دار الأمة ، 1997. ص61.

المبحث الأول: التعريف بشخصية نابليون الثالث (1808م – 1873م)

إسمه الكامل شارل لويس نابليون بونابرت(Charles louis napoleon) [1](**أنظر الملحق رقم 01)** ، ولد سنة 20 أبريل 1808 بباريس في فرنسا أبوه لويس بونابرت[2] ، ملك هولندا و إبن أخ نابليون الأول[3] . تربى في سويسرا بعد سقوط النظام الإمبراطوري 1815م ، إلتحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا حيث تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية، نفي في سنة 1836م إلى البرازيل ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومنها إنتقل إلى بريطانيا . عاد إلى فرنسا 1848م بعد سقوط النظام الملكي[4].

بفضل شهرته إنتخب رئيساً للجمهورية الفرنسية الثالثة حيث فاز بخمسة ملايين ونصف مليون مقترع و أدى اليمين للجمهورية ، و في شهر ديسمبر 1851م ، إستطاع أن يجمع كل الصلاحيات بين يديه و أعلن نفسه إمبراطوراً عام 1852م وحكم فرنسا كإمبراطور مدة 19 عاماً ، حيث كان الفرنسيون بحاجة إلى حكومة قوية تمكن فرنسا من اللحاق بانجلترا في مجالات الإستعمار و التقدم الإقتصادي والعسكري لذلك إستغل نابليون الصراع المحتدم بين الرادكاليين و المحافظين فشدد قبضته على الحكم فكان بذلك مسيراً للتغيرات السياسية الأوروبية الهامة [5].

أما بالنسبة إلى تسميته بنابليون الثالث جاء ذلك نتيجة للحركة النابليونية التي كانت تتطلع إلى إستعادة أحد أفراد أسرة نابليون للعرش وفق قانون الإرث النابليوني، فكانت لهم أربعة إختيارات كان نابليون الثاني الذي عاش معهم معظم حياته بموجب أحكام السجن الظاهري في فيينا، وهذا

---

[1] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815-1919** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2000. ص 90.

[2] **لويس بونابرت (1778م -1846م):** هو ملك هولندا من عام 1806م حتى عام 1810م و الأخ الثالث لنابليون الأول الذي رعاه في شبابه و جعله من مساعده العسكري خلال حملته على إيطاليا ثم خلال حملته على مصر حيث أصيب بمرض لم يعرف ماهو و لكنه جعله ذا بنية جسدية نحيلة و في تموز يوليو 1810م إعتزل الملك بعد تفاقم خلافه مع نابليون و إنسحب إلى النمسا و لم يظهر في فرنسا إلا لمدة قصيرة في باريس عام 1814م ، وبعدها ذهب ليقيم في روما ثم في فلورنسا راح يمضي أوقاته في كتابة التاريخ ونظم الشعر. أنظر عبد الوهاب الكيلالي : **الموسوعة السياسية** ،ج5 ، المؤسسة العربية للدراسة و النشر ، مصر، 2000 . ص529.

[3] عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق. ص90.

[4] Mohamed tiab , **La chronologie Algérienne 1830-1962** , T 1 imprimerie ishak , boufarik , 1999. P56.

[5] زهلول لويس بونابرت، **الموسوعة العالمية المجانية** (على الخط المباشر) متوفر على لويس بونابرت www.zuhlool.org/wiki/ أطلع عليه يوم 19 – 03 – 2018 على الساعة 14:53 .

ما أدى بهم إلى الإختيار بين الشقيق الأكبر جوزيف بونابرت و لويس بونابرت أما لوسيان بونابرت و ذريته قد استبعدوا ذلك بسبب معارضتهم لنابليون الأول و قد كان جوزيف ليس لديه أطفال ذكور، وبموت نابليون الثاني 1832م، و موت الشقيق الأكبر 1831م، لم يبقى إلا لويس بونابرت وبهذا يكون ولي العهد إفتراضيا من جيل جديد من سلالة لويس بونابرت، هو شارل لويس نابليون[1].

من أعماله ؛ إطلاق سراح الأمير عبد القادر وخوضه العديد من الحروب القارية ، قام بزيارة الجزائر مرتين الأولى في شهر ديسمبر 1860م و الثانية في ماي 1865م ، إذ زار العديد من المدن الجزائرية ،أعلن الحرب على بروسيا في جويلية 1870م ، إنتهت بإنهزام فرنسا [2].

أستسلم نابليون في سيدان 02 سبتمبر 1870م وهي معركة ضد بروسيا و إستسلم معه 80 ألف جندي و أسقط الثوريون الإمبراطورية في 04 سبتمبر 1870م ، و توفي نابليون الثالث في تشيزلهيرست بإنجلترا بعد ثلاث سنوات من سقوط إمبراطوريته كانت وفاته يوم 09 جانفي1873م[3].

[1] http//www.naplion,org/fr/salle.lecture.article,filesroyaume.arabe.algerie.p1.
[2] Ibid ,p2.
[3] http://bahrian forums. Com ww. Ahlaboinilat.com.

المبحث الثاني: سياسة نابليون الثالث في الجزائر

في عهد الجمهورية الثانية إتبعت فرنسا اتجاه الجزائر سياسة مضطربة ، بحيث شجعت الحكومة الفرنسية جيشها منذ مطلع الخمسينات إلى إتباع أسلوب " الأرض المحروقة " وطرد السكان من مناطق سكناتهم و إحراق عشرات من القرى و قطع آلاف الأشجار ، أملاً في قهرهم و إرغامهم على الخضوع للسيطرة الفرنسية حيث بعدما تم إنتخاب لويس نابليون في شهر ديسمبر 1848م غير مجرى الأمور وقام بالإستعانة بالفلاحين ورجال الأعمال و جندهم للعمل من أجل المحافظة على الإستقرار ، وعمل على كسب ولاء الجيش و الشرطة ، ففي ديسمبر 1852م ألغي النظام الجمهوري وأنشأ الإمبراطورية الثانية و إنتهج سياسة خاصة به مخالفة لسياسة عمه نابليون بونابرت الأول[1].

أعطى لويس نابليون إنطباعاً للأوروبيين في الجزائر بأنه يؤيد فكرة إدماج الجزائر بفرنسا و هذا من خلال تصريحه في خطابه سنة 1852م بمدينة بوردو الفرنسية حيث أعلن أن هناك مملكة قريبة لمدينة مرسيليا ينبغي إدماجها في فرنسا ، غير أنه في الواقع كان يخطط للإنفراد بالسلطة و إنشاء وزارة خاصة بشؤون الجزائريين يشرف عليها أخوه جيروم نابليون[2] ، و تحقيقاً لهذا الهدف قام بتعيين الجنرال راندون Randon حاكماً عاماً على الجزائر والذي عمل على تشجيع حركة الإستيطان الأوروبي بالجزائر وبناء القرى الإستيطانية حيث وصلت في عهده 56 قرية إستيطانية.

من الملاحظ أن السياسة الفرنسية التي إتبعها " راندون " أدت إلى تعفن الأوضاع ، حيث كان الصراع على أشده بين وزارة الجزائر و المستعمرات و المدنيين من جهة ، وبين العسكريين من جهة ثانية ، أما على المستوى الشعبي فإن الجزائريين كانوا قد عبروا عن إضطهادهم من ممارسات وزارة الجزائر و المستعمرات و كذا سياسة "راندون" التي تبحث عن مزيد من الإذلال و الإخضاع للشعب الجزائري ، أما المعمرون فكانوا يبحثون عن المزيد من الأراضي حيث ضغطوا على الحاكم العام " راندون " و هو الموالي لهم في ذلك لمزيد من إنتزاع أراضي الجزائريين بحجة أن هؤلاء عاجزون عن إستغلال الأراضي وفلاحتها ، لذا لابد أن يترك لهم ما

[1] أحمد حافظ عوض ، **نابليون بونابرت في مصر** ، كلمات عربية للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2012. ص ص 73-74.

[2] عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م** ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 1997. ص127.

يكفيهم فقط و تشترى منهم الأراضي الأخرى ، ولذلك سارع " راندون " إلى حشد الجزائريين و إزداد التأييد لفكرة إقامة الملكية الفردية بدلاً من الملكية الجماعية ، هذه الأوضاع جعلت الإمبراطور يقرر زيارة الجزائر للإطلاع على ما يدور بها[1].

في 24 جوان 1857م قام " نابليون الثالث " بإنشاء وزارة للجزائر و المستعمرات و عين على رأسها " جيروم نابليون " وتتمثل مهام هذه الوزارة فيما يلي:

- توحيد جميع المصالح لسلطة مركزية واحدة.
- أنها تحل محل الحاكم العام للجزائر.
- إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على قضايا العدالة و الشؤون الدينية و التعليم ، و هذا بالإضافة إلى ثلاث إدارات رئيسية :

1)إدارة الشؤون الداخلية .

2)إدارة الشؤون المالية.

3)إدارة الشؤون العسكرية.

ونتيجة لمطالب المعمرين بمزيد من الأراضي و ضغطها الكبير على السياسة الإمبراطورية تأسست وزارة " القطر الجزائري " في 24 جوان 1858م بهدف تحقيق مصالح المعمرين إذ تم إلغاء منصب الحاكم العام[2] ، لكن هذه الوزارة لم تستمر سوى عامين ، وخلال هذه الفترة تم الموافقة على 4600 قطعة أرضية تدخل في إطار الهبات و 17 مركزاً إستيطانياً بمقاطعة الشرق و بهذا نلاحظ معارضة شديدة من طرف العسكريين و ضباط المكاتب العربية الذين جعلوه يقرر القيام بزيارة الجزائر سنة 1860م حيث قام بإلغاء وزارة الجزائر و المستعمرات يوم 24 نوفمبر 1860م و العودة إلى النظام العسكري من جديد حيث تم تعيين الماريشال بيليسي pellissir حاكما عاما جديدا على الجزائر بحيث سار الماريشال بيليسي على نهج راندون الذي

[1] أبو القاسم سعد الله ، **خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة و التحرير (1830م-1962م)**، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 2007. ص67.

[2] Charles robert ageron , op cite .p 405،406.

يتعلق بمصادرة الأراضي ودعم التوسع الإستعماري من خلال مد الطرق المعبدة و السكك الحديدية ومن هنا نلاحظ أن " نابليون" إقتنع بفكرة المملكة العربية [1] .

وفي سنة 1860م[2] تم التنازل عن 251556 هكتار جديد و إرتفع تعداد السكان الريفيين إلى 86538 فرداً [3].

لقد أحدث الإستيطان الأوروبي تناقضاً كبيراً بين الجزائريين و الأوروبيين فحاول نابليون الثالث أن يخفف من حدته بما أسماه المملكة العربية أراد أن يجعل نفسه حاكماً بين المستوطنين و الجزائريين حيث جاء في رسالته إلى الحاكم العام بيليسي في 06 فيفري 1863م (**أنظر الملحق رقم02**) يجب إقناع العرب بأننا لم نأت إلى الجزائر لإضطهادهم ونهبهم بل لجلب منافع الحضارة لهم فالجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة ، لكنها مملكة عربية و يجب خلق المساواة بين الأوروبيين و الجزائريين ، المساواة في الحماية الإمبراطورية [4].

شهد عهد "بيليسي" صعوبة في تطبيق الأفكار التي أراد الإمبراطور تطبيقها ذلك لأنه لم يكن كثير الإهتمام بالشؤون الإدارية و تميزت فترة حكمه بالصراع بين العسكريين و المدنيين ، فمدير الشؤون الأهلية ميرسي لاكومب كان عازما على مواصلة عمليات حشد الأهالي ونلاحظ أن وارني كان يدعوا إلى العودة إلى الإدارة المدنية بدلاً من العسكرية التي هاجمت المكاتب التي اتهم العاملين بها بالحرص على خدمة مصالحهم الشخصية بدلا من خدمة المصلحة الفرنسية [5].

---

[1] **المملكة العربية:** وتعني سياسة نابليون الثالث التي تعني ضرورة دمج المجتمع الجزائري في المجتمع الأوروبي بالجزائر عن طريق جملة من الإجراءات الذهنية و المادية للوصول إلى إقامة مجتمع تشاركي. أنظر مصطفى عبيد: ترجمة ودراسة في رسالة الإمبراطور ونابليون الثالث إلى الماريشال بتاريخ 06 فيفري 1863 متوفر على الرابط www.Aswat-elchamel.com /ar/ ?p=98sa=50128 أطلع عليه يوم 18-03-2018.

[2] صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830م-1930م)**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2013-2014 . ص114.

[3] بن يوسف محمد الأمين، **ملكية الدومين وتطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر (1830-1870م)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ، 2013-2014 . ص 190.

[4] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830م-1932م)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، 1984. ص 114.

[5] مصطفى عبيد، **الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) أوربان الثاني (1812م-1884م)**، دراسة تاريخية تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008. ص42.

المبحث الثالث: قانون السيناتوس كونسلت و آثاره [1] senatus consulte

أ- مرسوم الأرض 1863م:

إن فلسفة فرنسا في الجزائر كانت تقوم على أساس أن التحكم في الجزائريين وإخضاعهم لنفوذها يتوقف على تحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمرين الأوروبيين فقد شعر نابليون بهذه السياسة المجحفة و الهادفة لتحطيم الشخصية الجزائرية ، وعلى هذا الأساس أصدر هذا المرسوم الإمبراطوري 22 أفريل 1863م الذي يحدد كيفية المحافظة على ملكية الأرض في الجزائر(**أنظر الملحق رقم03**) ، كما قام يوم 06 ماي 1863م بتوجيه رسالة إلى الحاكم العام في الجزائر معبراً له فيها أن للسكان الأصليين للجزائر حقوقاً شرعية ويتمتعون بحمايتي مثل المعمرين ، وختم رسالته إلى هذا القائد العسكري الذي يحمل رتبة ماريشال بالقول" بأنني إمبراطور العرب و الفرنسيين في آن واحد"[2].

لقد إستبد مرسوم الأرض1863م إستفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها وفرض تقسيمها بعد ذلك على الدواوير و على الأفراد لتفتيتها و تحويلها إلى ملكيات فردية بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين أي جذبهم إلى الحضارة الفرنسية مع المستوطنين و تأثرهم بهم .[3]

كما منع على أي شخص بإستثناء الدولة أن يستلب حق الملكية أو حتى التمتع بالأراضي التابعة للعشيرة وعلى هذا الأساس أصبح من الممكن إمتلاك أراضيها و هذا الأمر يفتح مجالات واسعة للأوروبيين و شركاتهم .

---

[1] مصطلح يطلق على المجلس المشيخي المشكل حول الإمبراطورية والذي يقوم بدور البرلمان في سن القوانين و المصادقة عليها صدر في 23 أفريل 1804م وفعلاً سنة 1865م من طرف نابليون الثالث الذي إعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين يتمتعون بجميع الحقوق و الواجبات. أنظر حياة سيدي صالح، **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين (1871م-1895م)** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2012م. ص 19.

[2] عمار بوحوش ، المرجع السابق. ص 136.

[3] بشير ملاح ، **تاريخ الجزائر المعاصرة (1830م-1989م)** ، ج1 ، دار هومة ، عاصمة الثقافة العربية . ص 159.

كما أرسى هذا القانون تحويل الملكية بقولهم جميعنا متفقون أن الملكية الجماعية ستكون عقبة يصعب تجاوزها إن الملكية الفردية الحرة هي السبيل الأفضل نحو إستعمار خصب[1].

لقد علق الكونت " دوكازا بيانكا bienca decasa "على هذا القانون بقوله إن مستقبل الإستعمار لا خوف عليه بعدما تقرر إمتلاك الأراضي التي كانت للعرب من جراء هذا القانون.[2]

و تطبيقاً لقرار مجلس الشيوخ قام نابليون الثالث بتنصيب مرسوم 23 ماي 1863م ست لجان إدارية ذات الإختصاص الشامل الإقليمين المدني والعسكري ، تتكون من جنرال المفرزة أو عقيد رئيسياً ونائب عميل العمالة أو القطاع و مستشار العمالة أو عضو المجلس العام يقوم بوظيفة نائب الرئيس و ضابط المكتب العربي العسكري أو عون المكتب العربي التابع للمقاطعة و عون آخر من مصلحة أملاك الدولة ، تقوم مهمة هذه اللجان على رسم حدود إقليم القبيلة و توزعه على الدوار ، ثم تقسم منطقة كل دوار إلى ثلاثة أضياع من الأراضي ، التابعة لأملاك الدولة و الأراضي الجماعية المخصصة للمرور و العبور(عرش، سيخة ، مخزن).

وهنا تظهر العديد من القوانين الإدارية العمومية لتحدد إجراءات معقدة في رسم الحدود وتوزيع الأراضي و تصنيفها لكن يبقى الأمر غامضاً فيما يتعلق بتسليم الوثائق و البيانات التي تثبت ملكية الأهالي لأراضيهم الخاصة ، وفي مرحلة أولى يتم تحويل حق القبائل في الإنتفاع الدائم من أراضي العرش إلى حق الملكية الجماعية ، ثم في المرحلة الثانية تتقلب ملكية القبائل الجماعية إلى ملكية فردية تستفيد منها أعضاء الدور أو الفرق التي تم تأسيسها بعد عمليات تقطيع منطقة كل قبيلة ، ومن أجل تسهيل الدخول إلى الأقاليم العسكرية ينص على تطبيق قرار مجلس الشيوخ على كل أشكال الملكية التي تعود للأهالي مثلما تخطر الإدارة هؤلاء ممن يجوزون على أراضي " ملك " بتقديم إثبات الملكية السابق لتاريخ 1830م و إلا يفقدوا كل حقوقهم[3].

---

[1] محمد العيساوي و آخرون ، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830م-1871م)** ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ، 2011. ص145.

[2] نفسه. ص 146.

[3] جمال خرشي، **الإستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر (1830م-1962م)**، دار القصبة للنشر، 2009. ص ص 258-259.

وقد خصصت المادة الأولى من هذا القانون على أن قبائل الجزائر هي المالكة للأراضي التي ينتفعون منها بصفة دائمة وتقليدية بأي صفة كانت و للمرة الأولى منذ بداية الإحتلال أعطى إجراء تشريعي لكل الأهالي الذين يملكون أراضي " الملك " أو الذين يشغلون أراضي العرش ، ضمان ملكيتها و لكن دون أن يكون لهم حق النظر لأوامر أو تقييم نزع الإختصاص في الأرض التي صدرت قبل ذلك ولم يعد هناك أي تغيير قانوني لواقع حق الملكية الجماعية و المساحة النسبية لأراضي الملك أو العرش ، ينفي أي قرار مستلهم من شعور إنساني يكون الإستعمار قد أغفله تماماً.[1]

وعلى إثر ذلك إنتقلت مساحات هائلة من الأراضي الزراعية للكولون و تحول كثير من الجزائريين من ملاكين إلى خماسين في حقولهم لا يحصلون سوى ما يسد رمقهم وإضطر كثير ممن إحتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الإستدانة لشراء البذور من الأوروبيين و اليهود بفوائد بلغ بعضها 20 بالمائة شهرياً أي 240 سنوياً [2].

وبعد أن تأزمت الأوضاع الإجتماعية للجزائريين وأُخرجوا من ديارهم وجردوا من ممتلكاتهم أدى إلى حدوث العديد من الكوارث الطبيعية والمجاعات، بحيث بعد صدور قانون سيناتوس كونسلت 1863م أصيب المجتمع الجزائري بالهدف المرجو من الإدارة الفرنسية ألا وهو التفكيك القبلي حيث تم تفتيته إلى دوائر وذلك من خلال إنشاء دوائر جديدة شكلت من بقايا قبائل مختلفة بحيث قامت الإدارة الإستعمارية بإيجادها و تركيبها دون الأخذ بعين الإعتبار تقسيم القبائل إلى فرق، حيث كان هدف السلطات الإستعمارية من قانون الأرض و تفكيك القبيلة هو فصل الفرد عن نظامه التقليدي و وربطه بالإدارة الإستعمارية.

[1] شارل أندري جوليان ، **تاريخ الجزائر المعاصر، الغزو وبدايات الإستعمار (1827م-1871م)** ، ط2 ، ج1 ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008 . ص715.

[2] بشير ملاح ، المرجع السابق. ص159.

ب - **القرار المشيخي 14 جويلية 1865م:**

غير نابليون الثالث قسماً من برنامجه الإصلاحي إلى قانون ألا وهو قانون سيناتوس كونسلت 14 جويلية 1865م ، وأوكل تنفيذ بقية المشاريع للإدارة الإستعمارية التي لم تتجاوب معه ، حيث نصت المادة الأولى من القانون الجديد على أن الأهلي المسلم فرنسي غير أنه يخضع لقانون الأحوال الشخصية الإسلامية ، و يمكن قبوله للخدمة في الجيوش البرية والبحرية ، ودعوته لشغل وظائف مدينة الجزائر ، كما يمكنه التمتع بحقوق المواطن الفرنسي ، لكنه يخضع في هذه الحالة للقوانين المدنية و السياسية الفرنسية أي يتخلى عن الأحوال الشخصية الإسلامية[1] ، و يعني هذا القانون ببساطة أن الجزائري مادام يتمسك بدينه فهو من الرعايا الفرنسيين لا يتمتع بالحقوق التي يستفيد منها الفرنسيين ، أما إذا تخلى عن أحواله الشخصية مثله مثل الفرنسيين بينما تحصل يهود الجزائر بحق المواطنة الكاملة مع إحتفاظهم بأحوالهم الشخصية اليهودية بموجب مرسوم 24 أكتوبر 1870م[2].

كما أعتبِرَ هذا القانون الجزائريين مجرد أهالي وهو إسم يطلقه المحتلون على من كانوا غير مواطنين ، أي رعايا غير متساويين مع الآخرين في الحقوق و الواجبات و كان حصول الجزائري على الجنسية التي سميت تجنيساً بعد كل ذلك يتطلب إجراءات إدارية طويلة جداً ، تنتهي بإصدار مرسوم إمبراطوري الموضوع و شبيه بالإجراءات الإدارية التي يتطلبها منح الجنسية لشخص أجنبي ، و لايقف التعسف عند هذا الحد بل إن هذا القانون يحرم الجزائري المتجنس من التمتع بحق التوظيف المدني خارج الجزائر خلافاً لسائر المواطنين الفرنسيين ، و يعتبر ذلك التجنيس إرغاماً على التجنيس ، و تنازلاً من جانب الإدارة الإستعمارية[3] ، فأصبح الأهالي بموجب هذا القانون مواطنين فرنسيين لا يتمتعون سوى ببعض الحقوق ، أي ما يسميه رجال القانون بالمواطنين من الدرجة الثانية ، كما إعترف قرار مجلس الشيوخ بصلاحية القانون

[1] بشير ملاح، المرجع السابق. ص ص144،145.

[2] عمار عمورة ، **الجزائر بوابة التاريخ ، الجزائر العامة ما قبل التاريخ إلى 1962م** ، ج1 ، دار المعرفة . ص145.

[3] بشير ملاح ، المرجع السابق. ص145.

الإسلامي ولو إقتضى الأمر فرض بعض التحفظات في مجال العدالة خاصة في سنتي 1866م-1870م [1].

كان هدف الفرنسيين هو القضاء على الجنسية الجزائرية ، لهذا جاء أمر الإمبراطور نابليون الثالث في هذا الإتجاه فالقانون الذي كتب في 14 جويلية 1865م ، و نشر في جريدة المبشر في 12 أوت 1865م احتوى على ستة فصول ، نصَّ الفصل الأول منه على منح الجنسية الفرنسية يكون بالتخلي عن الشريعة الإسلامية ، وجاء هذا في قوله: " فإذا طلب أحدهم الإنتساب الحقيقي للدولة الفرنسية ، بحيث يصير من أبناء جنسها و منتفع بالحقوق المستفاد بها كل شخص فرنسي ، فله ذلك و تلحقه إذ ذلك الشريعة الجارية في دولة فرنسا[2] "، وهو الأمر الذي نظمه سناتوس سنة 1865م[3].

كان هدف هذا القانون هو ضرب المجتمع الجزائري في وحدته ، وخلق فوارق بين أفراده ، مما يسهّل على فرنسا تحقيق أهدافها الإستدمارية فإذا كان مرسوم 22 أفريل 1863م- الذي أقر الملكية الفردية- فكك القبيلة الجزائرية ، بعدما إنتزع منها أعزّ ما تملك و هي الأرض ، فقد جاء مرسوم 14 جويلية 1865م ليحاول تفكيك المجتمع أكثر ، عن طريق محاربة مقومات و أسس المجتمع الجزائري[4].

إذن نص هذا القانون على أن الجزائريين رعايا فرنسيون ، ولكن ليس لهم حقوق المواطنة الفرنسية ، ومن ثمة لا يتمتعون بالحقوق المدنية ، كحرية الإجتماع و الصحافة و التعبير و لا بالحقوق السياسية كالإنتخاب و الترشح وذلك أن المواطنة الفرنسية في نظرهم غير متلائمة مع الشريعة الإسلامية ، وللحصول عليها وجب التخلي طوعية عن هذه الأخيرة ، وهو ما رفضه الجزائريون و لم يطبقوه وإعتبروه بمثابة الردة عن الإسلام.

كان الغرض من هذا القانون إدماج الشعب الجزائري وضرب الوحدة القبلية والقضاء على روح التعاون السائد بين الأفراد في المجتمع الفرنسي ، فمن الجزائريين وهم الأقلية طلبوا الجنسية الفرنسية و أصبحوا مواطنين فرنسيين والأغلبية الساحقة رفضوا التجنيس و إعتبروا هذا التشريع

[1] شارل أندري جوليان ، المرجع السابق. ص 727.
[2] **جريدة المبشر**، العدد:1 أوت 1865م.
[3] محمد العيساوي وآخرون ، المرجع السابق. ص142.
[4] نفسه. ص143.

تخلي عن الدين الإسلامي و إعتداء على الشخصية الجزائرية حيث أنه لم يجنس في الصف الجزائريين إلا حوالي 371 ما بين سنة 1865م و 1875م مقابل 843 من الإسرائيليين [1].

ومن هذه الإحصائيات تتأكد أن اليهود وحدهم هم من إستفادوا من هذا القرار ، لأنه من السهل عليهم إعلان أنفسهم تابعين للقانون المدني الفرنسي[2].

إن إصدار الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث لقانون السيناتوس كونسلت 22 أفريل 1863م و 1865م ، يمثل آمال الفرنسيين باستغلال الجنس العربي ، لكن ورغم كل المحاولات التي قام بها من أجل إنجاح هذه القرارات أو المشاريع قد باءت بالفشل ولقيت معارضة عنيفة من طرف الجزائريين.

[1] صلاح عقاد ، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر** ، الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى ، ط6 ، منقحة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،1993 . ص142.

[2] نبيل أحمد بلاسي ، **الإتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، 1990. ص 27.

المبحث الأول: الجانب الإداري و العسكري

أ- الجانب الإداري:

إعتبرت فرنسا الشعب الجزائري مجرد ملكية حصلت عليها من خلال الإحتلال الفرنسي للبلاد وبالتالي لا حق لهم في المطالبة بالحقوق والمساواة مع الأوروبيين في الجزائر، وعليهم أن يخضعوا لسلطات الإحتلال وقوانينه ونشطت هذه السياسة رسميا في عهد الجمهورية الثالثة منذ 1870م ، مع إنتهاء العمل بالمكاتب العربية ، التي كانت تسعى إلى حفظ حقوق الأهالي من طمع الأوروبيين.

لقد أعلن عن قانون الأهالي يوم 28 جوان 1881م وهو عبارة عن مجموعة من القوانين الاستثنائية التي فرضت على الجزائريين ،كان الهدف منها منح المسؤولين المدنيين بعض السلطات لفرض عقوبات على الأهالي خاصة في القبائل الثائرة وقد شمل هذا القانون 41 مخالفة إنخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891 وإستكملت شكلها النهائي في 21 ديسمبر 1897 وإستمرت الإدارة الفرنسية في تطويرها وتجديدها حسب الظروف والأحوال حتى تم إلغاؤها نظريا عام 1930 ولكن العمل بها ظل ساري المفعول حتى قيام الثورة عام 1954[1].

يعتقد أجرون Ageron في محاولته لتبرير موقف فرنسا من وضع قانون الأهالي بأنها كانت ترغب في مراقبة كل نشاطات حياة المسلمين بصورة واسعة و إخضاعهم للطاعة الصارمة ، كما إستشهد أيضا بتصريح مجلس الحكومة بخصوص هذه المسألة بتأكيده أنه " لابد أن يكون الأهالي حتما في قبضة الإدارة [2].

---

[1] الطيب بن نادر، **الجزائر حضارة وتاريخ ، الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرف** ، دار الهدى ، الجزائر ،2008 .ص98.

[2] شارل روبير أجيرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة، من إنتفاضة 1871 إلى إندلاع حرب التحرير**، ط1 ، مج 2 ، تر جمال فطيمي وأخرون ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2008. ص38.

لقد طبقت سلطات الإحتلال هذه الصلاحيات القهرية في ظل ما يسمى بالنظام العسكري أي قبل عام 1870م بواسطة هيئات تسمى بلجان التأديب ،وباتساع دائرة الحكم المدني الذي أصبح يشمل معظم مناطق شمال البلاد عمدت السلطات الجديدة إلى التزود بنفس الصلاحيات القهرية التي

كانت للعسكريين في ظل النظام السابق وفي سنة 1874 صدر مرسوم منح فيه لعمال العمالات صلاحيات إعداد قوائم بالمخالفات التي تتم المعاقبة عليها[1].

وكانت أحكام هذا القانون تشمل الوالي العام الذي خول له توقيع العقوبات تصل إلى 6 أشهر وغرامة مالية حتى خمسمائة فرنك وإذا تكررت المخالفة من طرف نفس الشخص تكون نتيجتها مضاعفة العقوبة ، وبالإضافة إلى سلطة الوالي العام هناك سلطة أخرى هي سلطة قضاة الصلح التي تتولى تنفيذ قانون الآهالي وفي حالة عدم وجود قاضي الصلح فإن شيوخ البلديات لهم حق مقاضاة الآهالي[2].

وقد ترتب عن هذه القوانين ما يلي:

1. خول الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي بدون محاكمة بدعوى حفظ الأمن وذلك بالسجن والتغريم.
2. خولت السلطة الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم بدون صدور حكم قضائي بذلك.
3. التوسع في سلطات قضاة الصلح ودخول شيوخ البلديات من مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي.
4. شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية كذلك.
5. منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق بدون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة.[3]

[1] جمال قنان ، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ،1994 ،ص126

[2] ناهد إبراهيم دسوقي ، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ،2001،ص55

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق.ص38.

منذ بداية الإحتلال حاولت فرنسا أن تعتبر الجزائر جزءاً منها و أهلها عرب مسلمين فرنسيين إستشهدوا في ذلك بما يطلق عليه سياسة الإدماج ، حيث بلغت هذه السياسة أقوى مراحلها على الإطلاق عام 1881م عندما أصدرت مرسوم الإلحاق أو نظام الإلحاق system de rattachements بمقتضى قرار 26-08-1881م[1].

الذي يهدف إلى إلحاق كل فروع الإدارة الجزائرية بالوزارات المختصة بباريس مثال ذلك مصلحة الضرائب مرتبطة بوزارة المالية هناك ، كما أن القضاء الشرعي ألحق بوزارة باريس[2] ، وبذلك تفتت سلطة الحاكم العام الإدارية وتوزعت على مختلف الوزارات الباريسية ، وهكذا فقد الحاكم العام للجزائر كثيراً من سلطاته إبتداءاً من ترومان وتتولى مقابل ذلك مهمات سياسية يبذل من أجلها كل ما لديه من مهارات وكان هذا نتيجة لمجهودات النواب الفرنسيين في برلمان باريس لأنهم أرادوا مناقشة شؤون الجزائر مباشرة مع الوزراء المختصين في جو أوروبي بعيداً عن الحاكم الذي يعرف ألاعيبهم وسوء نيتهم ، وهكذا خضعت شؤون الجزائر لتحكم صغار الموظفين في الإدارات الباريسية المختلفة الذين لا يعرفون الكثير عن شؤون شمال إفريقية[3].

ولقد إتخذت تدابير تتكامل مع السياسة الإدماجية (سياسة الإلحاق) منها:

1- مضاعفة عدد الأعضاء الجزائريين في البرلمان.

2- زيادة القطاع المدني الذي إرتفع من 48650 كلم² في سنة 1878م إلى 98 ألف كلم² سنة 1882م.[4]

3- رفع عدد البلديات العاملة التي تزايدت من 198 في سنة 1882م إلى 248 في سنة 1890م.

4- تطبيق قانون 1884م على الجزائر الخاص بالبلديات ومساعديهم الذين كانوا يعينون من طرف الحاكم العام إلى سنة 1882م ، وإتخذت هذه الإجراءات مثلما هو الشأن بالنسبة لنظام الإلحاق من أجل تدعيم مصالح المعمرين بالجزائر.

---

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق. ص ص39،40.

[2] مياسي إبراهيم، المرجع السابق. ص192.

[3] جلال يحي، **السياسة الفرنسية في الجزائر من (1830م-1960م)**، ط1 ، دار المعرفة ، القاهرة ، 1959م. ص259.

[4] إيف لاكوست، أندري نوشي وآخرون ، **الجزائر بين الماضي والحاضر** ، تر: رابح إسطنبولي و آخرون ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984م. ص370.

وبعد إستقالة الحاكم العام ترومان سنة 1891م ب 5 سنوات فقط صادقت باريس على منح الجزائر الإذن بالقضاء على نظام الإلحاق في 1896م و تقليد الحاكم العام نفوذه أوسع من ذي قبل ، حيث أصبح على الأقسام الإدارية في الأرض الراجعة إلى السلطة الفرنسية ، في حين أن مصالح العدالة غير الإسلامية و التعليم و مصالح المالية لا تدخل تحت نفوذه[1].

[1] إيف لاكوست ، المرجع السابق. ص377.

ب ـ <u>الجانب العسكري</u>:

يعتبر الإدماج شعار الجمهورية الثالثة ، فقد حملت مشعله القوات العسكرية للقضاء على المجتمع الجزائري في أسس مقوماته ووجوده المعنوية والمادية .[1] ويبرز هذا من خلال ما يلي:

بعد سقوط النظام الإمبراطوري في فرنسا قامت الجمهورية الفرنسية الثالثة والتي انتهجت سياسة واضحة في حق الجزائريين ، حيث تجلت مظاهر هذه السياسة في بادئ الأمر بتجريد العسكريين الفرنسيين المعينين من قبل النظام الإمبراطوري من الحكم والقضاء على نفوذهم ، وذلك بإصدار قرار أكتوبر 1870م الذي يقضي بتعيين حاكم عام على الجزائر ، ويكون هذا الحاكم من المدنيين وليس من صف العسكريين ، ومنحوه حق تنسيق الأمور مباشرة مع الوزارات في باريس بحيث يتبع وزارة الداخلية بدلاً من وزارة الحرب وينفذ أوامرها ، وهذا ما تمخض عنه إلحاق الجزائر مباشرة بفرنسا.[2]

كما قامت الجمهورية الفرنسية بإصدار مرسوماً آخر ، والذي يتمثل في تجريد الجيش الفرنسي من الإشراف على المكاتب العربية في المناطق الساحلية وتعكس لنا الإجراءات التي إتخذتها الجمهورية الفرنسية الثالثة من حيث نظام الحكم الجديد محاولةً إدماج الجزائر بفرنسا وتوفير أراضي جديدة الإستيطان بعد حصر المناطق الداخلية الصحراوية[3].

وهكذا أصبحت الجزائر منذ عام 1870م خاضعة لهيمنة عناصر الحكم المدني اللذين حاولوا إستغلال إهمال الحكومة الفرنسية للوضع ، وسعوا من أجل الحصول على المزيد من الإمتيازات، معتمدين في ذلك على دعم وضغط ممثليهم داخل البرلمان [4].

---

[1] Ahmed Mahsas , OP-cite . p33.

[2] نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق. ص67.

[3] نفسه. ص68.

[4] حياة سيدي صالح ، **السياسة الكلونية في الجزائر** ، مجلة الدراسات التاريخية ، ع13 ، الجزائر ، 2011. ص151.

المبحث الثاني: الجانب الإقتصادي

لقد انطلقت الجمهورية الفرنسية الثالثة من مخططها الإستيطاني التوسعي فعملت على مصادرة الأراضي الأهلية ،بشتى الطرق خاصة بعدما ان قامت بإخماد مختلف الثورات الشعبية مستخدمة مختلف أنواع العنف والقهر[1].

ومن أبرز تلك الثورات الشعبية ثورة الحاج المقراني والشيخ الحداد ،حيث إمتدت هذه المقاومة من بجاية شمالا حتى برج بوعريريج جنوبا ،ثم إلى ضواحي مدينة الجزائر غرباً،وأخذت الثورة في الإشتداد والإنتشار ،إلى أن تمكنت فرنسا من إسترجاع العديد من جندها بعد نهاية الحرب الفرنسية البروسية ، فوجهتهم ضد الثوار وحدث إشتباك قوي إستشهد خلاله زعيم المقاومة محمد المقراني ،كما إرتكبت في حق المقاومين أعمال شنيعة كالقتل والعزل وإنتهاك الأعراض وإتلاف مختلف الممتلكات[2].

إغتنمت السلطات الفرنسية الوضع المزري للمقاومون وأعلنت في 30 نوفمبر 1882م بإلحاق بلاد ميزاب إلى الأراضي التي سيطرت عليها ،مخالفة بذلك معاهدة الحماية التي عقدتها مع سكان بلاد ميزاب في سنة 1883م وهكذا بدأت فرنسا تتوسع في الجنوب الجزائري وتستولي عليه حتى إتصلت الأملاك الفرنسية بالجزائر بنظيرتها في إفريقيا الغربية[3].

كما قامت فرنسا بإصدار قانون وارنيي warnier في 26 جويلية 1873م حيث تم بموجبه إخضاع جميع الأراضي إلى التشريع الفرنسي والذي أقره مجلس النواب الفرنسي وكان الهدف

من هذا القانون هو تكوين الملكية الفردية وذلك بتفتيت أراضي العرش وهي أراضي المجموعات القبلية التي تداولت على إستغلالها رعيا وحرثا لعشرات السنين[4].

---

[1] أحمد محمد عاشور راكس، **صفحات خالدة (1500-1962)**، ط1، المؤسسة العامة للثقافة ، ليبيا، 2009 ، ص139.

[2] أحمد توفيق المدني ، **كتاب الجزائر** ، المصدر السابق ،ص 150.

[3] نفسه ،ص ص 95-147.

[4] Lahouari addi ,**de l'algerie PRE coloniale a l'algerie colonial economie et societe** , entreprise national de livre ,alger ,1985,p56.

لقد إعتبرت الدولة الفرنسية أن أهم قرار يجب إتخاذه هو تخليص الأهالي من سلطان القبيلة وتقاليدها الشيوعية لأن في الشيوعية وفي القبيلة يكمن العداء للعمل وهو سبب فقر العرب لأنه يبين أن إستبداد شيخ القبيلة والشيوعية هما سبب تخلف العرب.[1] وبسبب هذا القانون إستطاعت الإدارة الإستعمارية تفتيت أراضي العرش المقدرة ب 450832 هكتار[2].

ولقد أُدخلت على قانون وارنيي عدة تحويلات وهذا بمقتضى قانون أفريل 1887م الذي يسمح بتوغل الأوربيين في إنتزاع 159605 هكتار من أراضي الفلاحين بالإضافة إلى ممتلكات البلدية التي بلغت 59734 هكتار وبذلك يكون المجموع أكثر من 200 ألف هكتار[3].

في حين أن القانون المنظم لقانون 1873م قد تم تطبيقه على 318 قبيلة يبلغ عدد سكانها 669589 نسمة وتسمح بـ 239095 هكتار وذلك يعني أن الدولة تحصلت على 10% من الأرض المستولى عليها ، ولإدارة تقدم عند ذلك إلى السياسة التعميرية الرسمية 296097 هكتار في الفترة الممتدة من 1881م إلى 1900[4].

وهنا نذكر أن ما تبقى من الأراضي المسلوبة للأهالي قسمت إلى ثلاثة أقسام :

1- الثلث إستولت عليه الإدارة وأصبحت أرض ملك للبلدية (كومينال).
2- الثلث إستفاد منه العملاء كالقياد و تدعى العزلة.
3- الثلث الباقي أرض غير صالحة أكثرها قرب الجبال وداخلها (بور) للأهالي[5] .

ولقد أوردت هذه القضية من طرف النائب بوردو في تقريره إلى البرلمان عام 1890م وهكذا إضطر البرلمان إلى وضع حد لقانون وارنيي السابق[6].

---

[1] محمد الطيبي، **الجزائر عشية الغزو الإحتلالي** ، دراسة في الذهنيات و البنيات والمآلات ، ط1 ،ابن نديم لنشر والتوزيع ، الجزائر ،ص200.
[2] عمار عمورة ، المرجع السابق .ص 119.
[3] إيف لاكوست، المرجع السابق ،ص 365.
[4] نفسه. ص365.
[5] الطيب بن نادر ،المرجع السابق. ص99.
[6] يحي بوعزيز ، المرجع السابق. ص32.

ومما لا نقاش فيه هو أن عدد لا يستهان به من سكان البلد الأصليين قد خسروا أراضيهم هذه وذلك نظراً لقلة إلمامهم بالإجراءات القانونية الدقيقة التي ينبغي إتباعها لإثبات حقوق الملكية وربح المعركة ضد المهاجريين الأجانب . ولتوضيح صورة النهب التي تمت في ظل قانون وارنيي الصادر سنة 1873م نورد نموذجاً عن الكيفية التي تم بها تطبيقه في إحدى البلديات المختلطة في شرق البلاد وهي بلدية ريغة الواقعة في دائرة سطيف ، إن جملة أراضي هذه البلدية كانت قبل صدور قانون التمليك في عام 1873م تبلغ 168 ألف هكتار منها 60 ألف هكتار من الغابات دخلت في حيازة الدومين و 40 ألف هكتار إستولت عليها السلطات تحت ستار المصادرة و الحجز بسبب إنتفاضة عام 1871م ، كما أخذت مساحات أخرى من الأراضي وضمت للدومين بحيث أصبح مجموع ما أنتزع من السكان من أراضي 135 ألف نسمة أي قرابة 33 ألف هكتار فقط أي أقل من هكتار واحد لكل فرد بما فيها مساحات البور والأحراش و الغابات[1].

ولما كانت جملة الأراضي المتبقية هي أراضي بعلية (غير مروية) فإن إعالة عائلة مكونة في المتوسط من خمسة أفراد بمردود هكتارين و نصف في السنة في أحسن الأحوال شيء يشبه المستحيل ، إن السلب والنهب و التفقير لا يمثل سوى جانباً واحداً من جوانب هذه السياسة القهرية الرامية إلى إبادة هذا الشعب ومحوه من على أرضه[2].

ونتيجة لهذا الإتجاه المتمثل في الإستيلاء على أراضي الجزائريين أكد جول فيري هذه الحقيقة حيث إعترف يوم 06 مارس 1891م بما كان يجري في الجزائر قائلاً: " في عهد الإمبراطورية كنا نحكم الجزائر عن طريق العرب وبعد سقوطها ومنذ 1871م إلى غاية 1883م قمنا بتسيرها عن طريق الإستيطان الذي جاء عن طريق تجريد العرب من الملكية [3].

[1] عمار بوحوش ، المرجع السابق . ص142.
[2] جمال قنان ، المرجع السابق. ص125.
[3] عمار بوحوش، المرجع السابق. ص160.

المبحث الثالث: الجانب التعليـمي والدينـي

1- الجانب التعليمي:

إتبعت فرنسا عدة وسائل لتنفيذ سياستها التعليمية في الجزائر ،فقد عملت كثيرا على محاربة الثقافة العربية الإسلامية وذلك من خلال ما طبقته في التعليم الإبتدائي حيث جعلت اللغة الفرنسية خاصة به رغم ما أقره مرسوم 1883م من تعليم اللغة العربية إلى جانب اللغة الفرنسية في المدارس الإبتدائية الخاصة بالجزائريين ، إلا أن المحتل عمل على عرقلة دخول اللغة العربية في المدارس بدعوى عدم وجود العدد الكافي من المعلمين باللغة العربية ، وكان هدفها من ذلك هو تعليم اللغة الفرنسية وتاريخها وجغرافيتها حتى تكون بذلك جيل من أبناء الجزائر لا يعرفون شيئاً عن بلادهم لأنهم من الوهلة الأولى يتعلمون تاريخ فرنسا ،وما لوحظ على هذا التعليم أنه لم يكن مفتوحا لعامة أبناء الأهالي ، بل لفئة قليلة تخدم المصالح الفرنسية في الجزائر[1].

أما في التعليم الثانوي فكانت لغة إختيارية لهذا يمكن القول أن وجود الثقافة العربية انحصر في الكتاتيب القرآنية وفي الزوايا وبعض الجوامع ثم في مدارس التعليم العربي الحر،لهذا شن الإستعمار الفرنسي حرباً ضاربة على اللغة والثقافة العربية وحاول عرقلة سير مختلف مؤسسات التعليم العربي التقليدية منها والحديثة والتي قاومت وتصدت لهذه السياسة الغاشمة[2].

[1] جمال عبد الهادي محمد سعود ، **المجتمع الإسلامي المعاصر**، الوفاء لطباعة والنشر ،الإسكندرية ،2010 ،ص 57.

[2] تركي رابح ، المرجع السابق ،ص ص125،126.

2- **الجانب الديني**:

لقد حاولت فرنسا محو الشخصية القومية للجزائر وذلك من خلال فصل الدين الإسلامي عن الدولة وجاء هذا القانون 1905م الذي صدر في فرنسا والمطبق في الجزائر بمقتضى مرسوم 1907م على الدين اليهودي والدين المسيحي فقط ورفضت تطبيقه على الدين الإسلامي ومعابده كي يبقى تحت سيطرتها المباشرة حتى تحول بين الجزائريين وبين النهوض بالمؤسسات الإسلامية على الوجه المطلوب ،وكان الوالي العام بالجزائر الفرنسي هو الرئيس الأعلى لشؤون الدين الإسلامي ولم ينتهي هذا الوضع إلا بانتهاء الإحتلال [1].

لقد صدر قانون 26 جويلية 1873م الذي نزع من القضاة المسلمين حق النظر في قضايا الملكية والإستحقاق ،وفي 28 أوت 1874م صدر أمر آخر ينص على إلغاء المحاكم الإسلامية في منطقة القبائل وإستبدالها بجماعات أهلية تعرف بالجماعات القضائية ،تحكم حسب العرف والعادات دون احكام الدين الإسلامي[2]، مثل حرمان الأنثى من الإرث هو حكم صادر من الجماعات القضائية فهي إجتهادات في ظل الشريعة الإسلامية غير موافقة لأحكامها ،وبهذا القانون سعت إدارة الإحتلال إلى محو الشريعة الإسلامية في منطقة القبائل وتصفية القضاء الإسلامي بها وإحلال هاته القوانين محلها[3] .

بالإضافة إلى ذلك فقد صدر قرار 1886 م الذي يتضمن أن القضاة الفرنسيين هم الذين يتولون الفصل في المنازعات المالية والعقارية التي تنشب بين الجزائريين ،وهؤلاء القضاة لهم صلاحية الفصل في القضايا وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية أو القانون الفرنسي حسب إختيار المتنازعين مع العلم أن الإدارة الإحتلالية قد جردت القضاء من صلاحية الفصل في القضايا الجنائية كما ألغي المجلس الأعلى للقضاء الإسلامي عام 1875م وكذلك المجالس الإستشارية . لقد نجم عن هذه الإجراءات إنخفاض عدد محاكم القضاء الإسلامي من 184 إلى 61 محكمة في عام 1890م التي أصبحت لا يحق لها الفصل إلا في قضايا الأحوال الشخصية كأحكام النكاح والطلاق

[1] تركي رابح، المرجع السابق ،315.
[2] صالح فركوس ، **مختصر تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين** ، دار العلوم ، عنابة ،2002 ،ص 222 .
[3] جمال قنان ، المرجع السابق ،ص 132.

والمواريث[1] وأخضع الجزائري لنظام قضائي خاص وإن كان تطبيق القضاء الجزائري قد أنيط بمحاكم يديرها الحاكم العام الذي يتمتع بسلطة القاضي الجزائري [2].

بالإضافة إلى هذا صدر مرسوم 22 مارس 1905م الذي ينص على تكوين لجنة خاصة تتشكل من رجال قانون برئاسة عميد كلية الحقوق بجامعة الجزائر العاصمة هو السيد "مارسال مورند" تتولى القيام بإعداد مشروع تمهيدي قصد تقنين الشريعة الإسلامية حتى يتسنى لها فتح الباب على مصراعيه لتقليص تدريجياً من فعالية الأحكام الصريحة في تطبيق الحدود وإدخال تحويرات قانونية من حين لآخر.

ونظراً لهذه الإجراءات كان هناك رد فعل من طرف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي طلبت بفصل السلطة القضائية الإسلامية عن القضاء الفرنسي[3].

شهد عقد الثمانينات تحركا واسعاً من جراء المساس بصلاحيات القضاء الإسلامي ،وفي سنة 1883م ألغيت وظيفة القاضي المسلم الموثق في الأماكن التي فيها قضاة فرنسيون ، وبذلك اصبح القضاة الفرنسيون يطبقون على الجزائريين القانون الفرنسي ماعدا في الأحوال الشخصية والميراث وتجريد القضاة المسلمين من صلاحياتهم وجعلهم أعواناً فقط للقضاة الفرنسيين ، وكانت أسباب الحملات ضدهم ترجع إلى عدة إعتبارات منها الرغبة في الإندماج بينما القضاة بحكم إرتبطهم بالشريعة كانوا حجر عثرة في طريق الإندماج ومنها رغبة الكولون في الحصول على وظائف لقضاة الصلح الفرنسيين[4].

ولقد زاد قانون 7 أفريل 1889م من التضييق عليهم في ممارسة صلاحياتهم الشرعية وقد إعتبره البعض الضربة القاضية للقضاء الإسلامي ، ذلك أن هذا القانون لم يترك للقضاة المسلمين سوى الحضانة والزواج والطلاق والرجعة والمواريث ، على أن القضاء الفرنسي يتدخل حتى في هذه الأمور أيضاً فهو قد ترك الحرية للمتخاصمين أن يحولوا نوازلهم من القضاة المسلمين إلى قضاة

[1] جمال قنان ،المرجع السابق، ص 132.

[2] سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، دار الهدى ،عين مليلة ، ص 9 .

[3] صالح فركوس، المرجع السابق ،ص ص 222-223.

[4] ابو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي (1830م-1954م)**،ج 3، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1989م ،ص ص 470 - 476 .

الصلح الفرنسيين حتى في المواريث لا يحكم القضاة المسلمون في نوازل العقارات أو العروض مع العقارات لأنه أصبح يدخل في إختصاص قضاة التوثيق الفرنسيين وإنتزعت نوازل الجنح في الجنايات وكل أنواع التأديب وأنواع المعاملات الأخرى من أيدي القضاة المسلمين [1].

ومنذ 1874م تغيرت السياسة القضائية في زواوة فلم يعد القضاة هم اللذين يصدرون الأحكام بين الأهالي هناك ،ولا الجماعة ولا المرابطون المصلحون بل أصبح قضاة الصلح (جودي بي) الفرنسيون هم اللذين يقومون بذلك وتمادياً في المس بالدين الإسلامي ترك الفرنسيون الحرية للمتقاضي ، إما أن يختار الحكم حسب العرف القبلي أو حسب الشريعة الإسلامية .ولكن هذا الإختيار كان مؤقتا فقط إذ أن قرار 7 أفريل 1889م قد أجبر أهل زواوة على التحاكم أمام المحاكم الفرنسية فأحولهم المدنية من زواج وطلاق وتركات كلها يجب أن تجري أمام قاضي الصلح الفرنسي [2].

أدخلت الجمهورية الثالثة أيضاً نظام المحلفين وهو نظامٌ غير مألوف في القضاء الإسلامي ، قد أكثر المحلفون من إصدار الأحكام ضد الأهالي ، ففي سنة 1872م أصدروا الحكم ضد 620 شخص ، والحكم بالإعدام على 71 نتيجة حرائق الغابات ، والكولون وفيهم اليهود أرادوا أن يكونوا هم القضاة وقد أدخلت مصطلحات جديدة في القضاء والمحاكم منها : محاكم الجنايات ، محاكم العرف ومحكمة الاستئناف وغيرها ، كما إعتبرت منطقة ميزاب ضمن الجنوب وتركتها تتبع المذهب الإباضي[3] .

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي1830م-1954م**، ج3 ، المرجع السابق، ص ص 454-474 .

[2] نفسه. ص ص 454،455

[3] نفسه. ص 460.

المبحث الأول: الجذور التاريخية لكتلة النواب

لقد ظهرت كتلة النواب في ظروف إجتماعية و إقتصادية صعبة نتيجة لممارسات الإدارة الإستعمارية في الجزائر والتي إشتدت شوكتها بعد ثورة المقراني بسنها لقانون الأهالي، هذا القانون الذي جعل الشعب الجزائري يعاني الفقر وإنتشار الأوبئة والمجاعات، في ظل هذه الظروف ظهرت حركة عرفت بإسم حركة "الشبان الجزائريين" 1892م والتي حاولت تحسين هذه الظروف وسانده في هذا الأمير الخالد.

إن المقصود بالشبان الجزائريين هم أولائك اللذين تخرجوا من المدارس والجامعات الفرنسية والمتشبعين بالثقافة الغربية، اللذين ينتمون إلى عائلات ميسورة الحال ، حيث كان جلهم موظفين، معلمين ، محامين، أطباء وقد أطلقت عليهم التسمية لتميزهم عن النخبة العامة ويعرفون أيضا باسم النخبة الجزائرية المثقفة، التي تشتمل بالإضافة إليهم أولئك المثقفين ثقافة مزدوجة العربية الإسلامية والفرنسية الغربية. إن الشبان الجزائريين لم يشكلوا حزباً سياسيا منظما بل كانوا عبارة عن مجموعة تكونت حول نادي الترقي أو جمعية ثقافية مثل الراشيدية[1].

إذ يمكن إعتبار أن الشبان الجزائريين عبارة عن حركة سياسية تقوم بحملة سياسية واسعة تهدف إلى الضغط على الإدارة الفرنسية من أجل السماح للجزائريين بتقلد مناصب سياسية عليا ويشارك في تسيير البلاد[2].

أهم مطالب هذه الحركة هي:

- المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين.
- المساواة في التعليم و الضرائب وفرص العمل.
- التمثيل النيابي للجزائريين.
- إلغاء قانون الأهالي و غيره من القوانين الإستثنائية.

[1] ناصر الحاج، **موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة بوزريعة الجزائر ، 2004.ص 45.

[2] عمار بوحوش ، المرجع السابق. ص266.

- التجنس بالجنسية الفرنسية والإندماج في المجتمع الفرنسي لكن دون التخلي على أحوالهم الشخصية كمسلمين[1].

لقد برز نشاط الشبان الجزائريين في ظهور الجمعيات والنوادي الثقافية التي تأثرت بالجمعيات الثقافية العلمية التونسية من بينها: الجمعية الخلدونية 1886م، و الجمعية الصادقية سنة 1905م وقد كان ظهورها بالجزائر في البداية مختلطة فرنسية-أهلية.

لقد ظهرت أول جمعية حقيقية تدعى الجمعية الراشيدية سنة 1902م من طرف مدرس بالجزائر العاصمة هو سروي serwi من أجل مساعدة المتخرجين السابقين من المدارس المختلطة الفرنسية- أهلية، لتنظيم الدروس وتأسيس المكتبات للبالغين، وإمتد نشاطها لخارج منطقة الجزائر العاصمة[2].

كما أسس بن التهامي أحد الشبان الجزائريين الجمعية التوفيقية سنة 1908م وإنتشرت هذه النوادي في شتى الحواضر الجزائرية الرئيسية منها: ودادية العلوم العصرية (خنشلة)، نادي الشبان الجزائريين (تلمسان) ، جمعية الأخوة (معسكر) ، المجتمع الإسلامي القسنطيني ، الهلال والصادقية، نادي التقدم (عنابة)[3].

[1] ناصر الحاج ، المرجع السابق. ص45.

[2] محفوظ قداش ، جيلالي صاري، **الجزائر صمود ومقاومات 1830م-1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2012. ص21.

[3] شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871م-1919م)**، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر. ص710.

- **حركة الأمير خالد**[1]:

في سنة 1913م توجه الأمير خالد إلى باريس وبدأ بإلقاء محاضرته عن الظروف السياسية والإجتماعية للمسلمين بالجزائر، حيث طرح خلالها برنامج حزب الجزائر الفتاة، ودافع عنه بكل حزم وناقش أيضاً قضية التقارب الفرنسي العربي في الجزائر فإستقبل الليبراليون الفرنسيون لقائه هذا بالهتاف و التصفيق خاصة للأسلوب الذي طرح به الأمير خالد قضية بلاده فكانت مطالب الأمير خالد و حركة الشبان الجزائريين متقاربة فتحالفت هذه الأخيرة معه[2].

وفي أفريل 1914م قرر تشكيل الإتحاد الفرنسي-الأنديجيني حيث قصد من خلاله التعاون بين العرب وفرنسا ، فكان هذا التنظيم بمثابة النواة الأولى لتشكل فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة 1927م لأن مطالب هذه الأخيرة هي نفس المبادئ التي نادى بها الأمير خالد، وعلى هذا الأساس إعتبرت فرنسا الأمير خالد العدو الأول لها بسبب إنضمامه لهذه الحركة وأن تحقيق مطالبه يعني إعطاء إمتيازات للجزائريين على حساب الأوروبيين وإعتبروا الأمير خالد وحركة الشبان الجزائريين حركة تهدف إلى طرد الفرنسيين من الجزائر[3].

في سنة 1915م عاد إلى الجزائر بعد إعفائه من الخدمة العسكرية لإصابته بمرض السل الرئوي فتقاعد سنة 1919م ليبدأ حياة سياسية ثابتة[4].

وفي 19 ماي 1919م شكل الأمير خالد وفداً وتوجه به إلى ساحة فرساي لمقابلة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى من أجل تذكيرها بوعودها ولتطبيق مبادئ الرئيس ولسن الأربعة عشر خاصة مبدأ تقرير المصير، وبعد فشل الوفد في تحقيق أهدافه علم الجزائريون أنها خدعة إستعملها الإستعمار الأوروبي[5].

---

[1] **الأمير خالد:** هو خالد بن الهاشمي بن الأمير بن عبد القادر بن محي الدين الهاشمي ولد بدمشق في 20 فيفري1875م، تلقى تعليمه الإبتدائي بدمشق. للمزيد أنظر عبد الرحمن بن براهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة (1900م-1930م)** ، ط3، ج1، منشورات السايحي ، الجزائر، 2010. ص87.

[2] بسام العسلي، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، دار النفائس ، الجزائر، 2010. ص104.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق. ص207.

[4] محفوظ قداش، **الأمير خالد وثائق وشهادات لدراسة الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات ، الجزائر، 2009م.ص 27.

[5] أحمد توفيق المدني، **هذه الجزائر** ، المصدر السابق. ص163.

عاد الأمير خالد إلى الجزائر خائباً وأعاد تنظيم حساباته فكون ما يعرف بـ" وحدة المنتخبين المسلمين الجزائريين" أو ما يعرف بـ" كتلة النواب الجزائريين" وكانت أهداف هذا التنظيم هي نفس مبادئ حركة الشبان الجزائري لكنه إبتعد عنها سنة 1916م.[1]وأسس لهذا التنظيم جريدة الإقدام في 10 سبتمبر 1920م نادى فيها بوجوب إصلاح حالة الجزائر فإلتف حوله المسلمون الجزائريون[2].

في سنة 1919م شارك الأمير خالد في الإنتخابات البلدية و التي نادى فيها بضرورة توحيد الوطنيين الجزائريين و حثهم على تكوين حزب إسلامي، فأثارت هذه المقترحات مخاوف والي الجزائر " لوفييور lofiour " وجعلته يفكر في طريقة تمكنه من تحقيق ذلك فعمل على إثارة المواد الموجودة في قانون 04 فيفري 1919م المتعلقة بالجنسية الفرنسية والتخلي عن الأحوال الإسلامية، أدت هذه القضية إلى الإنقسام بين حركة الشبان الجزائريين، فالدكتور بن التهامي والمحامي بوضربة الحاملين للجنسية الفرنسية أيدوا موقف الوالي، أما الأمير خالد والحاج موسى طالبوا بالجنسية دون التخلي عن الأحوال الإسلامية، فعند إجراء الإنتخابات في نوفمبر 1919م نجحت قائمة الأمير خالد، لكن الإنتخابات ألغيت لإتهامه بأنه إستعمل نفوذه الديني وتأمر ضد الإدارة الفرنسية [3].

عند زيارة الرئيس الفرنسي ألكسندر alexander للجزائر في 1922م خطب الأمير خالد أمامه وطالبه بالحريات المدنية، تقلد الجزائريين جميع المناصب دون شرط كما أكد له أن الجزائريين لن يصل صوتهم إلى فرنسا دون تمثيل نيابي في المجلس الوطني الفرنسي، كما أضاف له أن الجزائريين يرغبون في التمتع بالحقوق الفرنسية و المساواة في جميع المجالات مع الحفاظ على الشخصية الجزائرية [4].

على الرغم من الدور الكبير الذي لعبه الأمير خالد لكنه لم يسلم من السلطات الإستعمارية التي راحت تكيد له المكر و المؤامرات حيث قاموا بتحريض المتجنسين ضده وذلك بتشويه سمعته وهزمه في الإنتخابات بالتحايل والغش و على هذا الأساس إتفق الحاكم العام ستيق مع والي

[1] ناهد إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق. ص ص113،114.
[2] عمار عمورة ، المرجع السابق. ص165.
[3] عمار بوحوش، المرجع السابق. ص221.
[4] نفسه. ص225.

الجزائر عل نفي الأمير خالد وإبعاده فإنفض كل من كان حوله فوجد نفسه وحيدا ، حيث أعلن أنه سيتوجه إلى سوريا يوم 11 أفريل 1923م [1].

لكن الأمير خالد لم يفقد عزيمته فبدأ نشاطه مرة أخرى وهو في منفاه، بعد أن تولت الحكم في فرنسا وزارة يسارية برئاسة هيربو في جويلية 1924م فتقدم لها بنفس المطالب التي كان ينادي بها، ومع نهاية 1924م سمح له الرئيس هيربو بالعودة إلى فرنسا حيث إلتقى بالوطنيين الجزائريين و الفرنسيين و المراكشيين فغرس فيهم فكرة العمل المشترك فتم إنعقاد أول إجتماع لهم ، وهو مؤتمر مغاربي في باريس في 17 ديسمبر 1924م للنظر في أحوال المغرب العربي كما عقد أول مؤتمر لعمال شمال إفريقيا بباريس في 07 ديسمبر 1924م، حيث طالب الأمير خالد بنقطة جديدة وهي حق التصويت الموحد بواسطة كل الأهالي، أما في سنة 1925م توجه الأمير خالد كممثل للجزائر في مؤتمر إسلامي وكرئيس للجنة الخاص بالخلافة [2].

[1] عمار بوحوش ، المرجع السابق. ص226.

[2] محفوظ قداش، **الأمير خالد وثائق وشهادات**، المرجع السابق. ص148.

المبحث الثاني: تأسيس فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين

1- فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين ومطالبها:

تعتبر الفيدرالية عبارة عن نادي أو جمعية تضم المنتخبين فقط، الذين تتلمذوا على أيادي فرنسية حاملين معهم الفكر الغربي ،حيث كان معظمهم معلمين وصيادلة وأطباء ومحامين...أو كما يسمون حملة الشهادات[1].

إن فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين عبارة عن تجمع من المثقفين والأعيان،لا يستهدف العمل في اتجاه الجماهير قصد إعدادها وتطوير تربيتها السياسية لتبني الحلول الثورية للمشكلة الإستعمارية [2]. بل كانت هذه الجمعية تناشد زيادة تمثيل الأهالي الجزائريين في المجالس ومساواة أكثر في المعاملة وفي الخدمات العسكرية،إنهاء المحاكم الخاصة بالمسلمين وإشراك أكبر للمسلمين في التشريع وإصلاح نظام الغابات والتوسيع في التعليم وتحسين الظروف الزراعية والحرية والدين وتحسين أجواء العمال[3].

تعود بدايات تأسيس الفيدرالية عندما أدرك المنتخبون المسلمون في أعضاء مجلس البلدية والمستشارين العامين بضرورة تنسيق عملهم خاصة اتجاه الجمعيات الأوربية وخاصة الجمعية التي ضمت رؤساء البلديات لمواجهة قانون 4 فيفري 1919[4]، في شهر جوان 1927م قدم أبو القاسم بن التهامي تصريح إلى دار الولاية بمدينة الجزائر طالباً إنشاء إتحادية المسلمين الجزائريين،والتي يكون مركزها بشارع عنابة رقم 2 مدينة الجزائر [5]،وفي 11سبتمبر 1927م تم الإجتماع بالنادي الإسلامي بالجزائر بحضور أنصار الإدماج الكلي،المعارضين للأمير خالد والمؤمنين بفكر التجنيس والمطالبين بالرقي في إطار القوانين الفرنسية وهذا هو السبب في القطيعة مع الأمير خالد.

---

[1] الأمين بوشريط ، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919م-1963م)**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1889 .ص19.

[2] لونيسي رابح وبشير ملاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830م-1989م)** ،ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.ص ص235-237.

[3] عبد الرحمن جيلالي ، **تاريخ الجزائر العام**، ج5، دار الأمة، الجزائر.ص235.

[4] العمري مومن، **الحركة الثورية في الجزائر ، من نجم إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926م-1945م)**، دار الطليعة، الجزائر، 2003 .ص22.

[5] إبراهيم عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق.ص164.

من بين القرارات التي التي صدرت عن هذا الإجتماع أن تنظم الجمعية على الشكل الآتي:صالح سي مصطفى رئيساً، ابن باديس أب عبد الحميد ومحي الدين زروق وسيسبان والطاهر عمار حشاسرو بوكلي نواب الرئيس مصطفى مولاي وبن خلاف شكيكن والحاج حمو مساعدين،حمو قايد أمين وعبد النور تمزالي أمين الخزينة،طاهر علي الشريف مكلف بالأرشيف ،عمر بودرنة مندوب الرابطة الفرنسية لمصالح المسلمين[1].

لقد أسندت الرئاسة الفعلية لابن التهامي حيث اتسعت تصريحاته للمطالبة بتمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي مؤكداً أن إرتباط الجزائريين بفرنسا سيكون قوي .ولما تم تعيين "موريس فيوليت" حاكم عام على الجزائر سنة 1926م دعمه النواب المسلمين الجزائريين، ثم تراجعت مكانة ابن التهامي داخل الجمعية بسبب وقوفه ضد الوالي العام موريس فيوليت الذي هو صديق المسلمين مؤيداً النائب الإستعماري في مجلس الشيوخ "ديروكس dorex " كما كانت له مواقف أخرى جعلته محل شك فقد طالب بتأجيل ذهاب الوفد إلى باريس لتقديم مطالبهم الخاصة ببقاء موريس فيوليت[2].

عملت الإتحاديات الثلاث على توحيد الصفوف وتنسيق العمل لكنها فشلت[3]، رغم هذا أكسبهم ثقة الشعب الجزائري بدليل انتشار فروعها عبر جميع أنحاء الوطن ،وما ساعدهم في ذلك هو المرونة السياسية لإبن جلول وفرحات عباس ومعرفتهم للغة العربية وإيجادهم للحجج لإقناع الأهالي بالإدماج مما يسهل عليهم توصيل مطالبهم[4].

ومن أجل تحقيق هذه مطالبهم كونت فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين وحدات من النواب في الولايات المحلة الثلاث، وأسست الصحف والنوادي متبعةً سياسة تشكيل وفود إلى

[1] شرفي عاشور، **معلمة الجزائر القاموس الموسوعي"تاريخ ،ثقافة ،أحداث ،ومعالم"**، دار القصبة، الجزائر، 2009 .ص241.

[2] إبراهيم بن عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق.ص165.

[3] عبد الكريم بوصفصاف ، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات التحررية الأخرى (1931م-1945م) دراسة تاريخية إيديولوجية**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر،1996 .ص 256.

[4] ناهد إبراهيم الدسوقي ، المرجع السابق.ص 147.

فرنسا ،المشاركة في الإنتخابات المحلية ،الإلتفاف حول مشروع بلوم فيوليت والمشاركة في المؤتمر الإسلامي[1].

طالب فرحات عباس في المجلس العام المنعقد في 31 أكتوبر1935م الخاص بلجنة وزارية لشؤون الأهالي ، بجعل كل الجزائريين فرنسيين في المحافظة على شخصيته الإسلامية ،السماح بإنشاء المدارس وممارسة التعليم لكل الأطفال المسلمين بالمدن والأرياف، إلحاق كامل للجزائر بفرنسا ،تنفيذ مختلف الأعمال الكبيرة من طرق ،منابع،مساكن في الدواوير المأهولة ،القضاء على البطالة بمنح مناصب عمل لشباب الجزائري،نشر العدالة والمساواة بين إدارات الجمهورية والمشاريع الخاصة دون تمييز عنصري.إن هذه المطالب لم تكن بالأمر الجديد فهي تقريباً نفس المطالب التي نادى بها الجزائريون قبل الحرب العالمية الأولى وكررها الأمير خالد فيما بعد[2].

إن أعضاء فيدرالية النواب لم يكونوا منسجمين لا في العقيدة الدينية ولا في الإيديولوجية السياسية ولا حتى في نظرتهم لمستقبل البلاد وما يجمعهم هو الثقافة الفرنسية وحفاظهم على بعض العادات والتقاليد الجزائرية بحكم وجودهم ضمن مجتمعهم الأصلي[3]، وبالرغم من ذلك كان نشاطهم إيجابي فقد ساهموا في يقظة المواطن وإهتمامه بالسياسة، وإنتشار الوعي بمناوشة المستوطنين وإدارة الإحتلال[4].

[1] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية (1930م-1945م)**، ج3، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، 1992.ص 62.

[2] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900م-1945م)** ،ج2، المرجع السابق.ص357.

[3] عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق .ص259.

[4] أحمد محساس ، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، دار القصبة، الجزائر ،2003 .ص61.

2- أهم الشخصيات الفيدرالية:

- **التعريف بفرحات عباس :**

ولد فرحات عباس مكي يوم الخميس 24أوت 1899،بدوار الشحنة بلدية الطاهير ولاية جيجل حالياً بقبيلة بني عافر الجبلية وهي منطقة فقيرة ومعزولة، تربى في أسرة كثيرة العدد ومحافظة تتكون من 12 فردا ،سبع بنات وخمس ذكور ،أمه تدعى مغرة عاشورة بنت على و والده إسمه السعيد الذي تولى منصب قايد ثم آغا شرفياً لبلدية الطاهير[1].

سنة 1909م التحق فرحات عباس بالمدرسة الإبتدائية بالطاهير في المدرسة الفرنسية الأهلية وعمره لا يتجاوز العاشرة ،ثم إلتحق بثانوية "فيليب لويس "بسكيكدة وبعد إندلاع الحرب العالمية الأولى إنتقل إلى ثانوية قسنطينة ،وعندما تحصل على شهادة على شهادة البكالوريا تجند فرحات عباس في 1921م لتأدية خدمته العسكرية وبذلك توقف عن الدراسة لمدة 3سنوات، لكن رغم إنقطاعه عن الدراسة تمكن من ملامسة الواقع الإستعماري في كل المحطات التي قضاها في الخدمة العسكرية وبحلول سنة 1923م إنتقل إلى الجزائر العاصمة لدراسة الصيدلة ليتحصل على شهادته الجامعية في الصيدلة [2].

تفتحت أفكار عباس أكثر في الوسط الطلابي والمحيط الجامعي وبرز توجهه العلمي فقد تميز بسرعة البداهة والتفوق الدراسي فأختير كأحد أبرز نشطاء العمل النقابي ثم رئيساً لجمعية الطلبة الجزائريين بجامعة الجزائر سنة 1926م ،ثم نائباً لرئيس جمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا ثم رئيساً لها في سنوات 1927م-1931م [3].

فتح صيدلية في عام 1932م ،ويعد من النخبة المثقفين المفرنسين المدافعين عن سياسة الإدماج،إلتحق بفدرالية النواب المسلمين الجزائريين التي أسسها الدكتور بن جلول عام

---

[1] عز الدين بومعزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال (1899م-1985م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة منتوري ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، قسنطينة،2005.ص25.

[2] عباس محمد الصغير، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927م-1963م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، قسنطينة، 2005 ، ص8.

[3] نفسه.ص 10.

1930م[1]،أنتخب مستشاراً في بلدية سطيف سنة 1931م ثم في عمالة قسنطينة .سافر عدة مرات إلى فرنسا وإلتقى بالكثير من القوميين التونسيين والماركسيين المعاصرين له [2]. أسس حزبا سماه "الإتحاد الشعبي الجزائري" في أفريل 1938م بعد فشل المؤتمر الإسلامي.

- **التعريف ببن جلول:**

ولد محمد الصالح بن جلول في منطقة الأوراس عام 1894م، في وسط أسرة برجوازية، واصل تعليمه الثانوي بقسنطينة ، كان دائم الحصول على المنح الدراسية [3]، تلقى تعليمه الجامعي في مدينة الجزائر حيث نال فيها على شهادة الدكتوراه في الطب سنة 1924م، مارس حياته المهنية كطبيب في قرية آريس في قلب الأوراس وبعدها تحول إلى قرية شطايبي[4]، في هاته القرية أنتخب مستشاراً بلديا بإسم حركة الأمير خالد ومن هنا بدأت حياته السياسية، له مساهمات في جريدة الإقدام والتقدم، إهتم بن جلول كثيراً بدور الأمير خالد لكنه إنجذب إلى جماعة النخب بعد إنتهاء حركته، وهذا يدل على أنه مهتم بالسياسة أكثر من الطب[5].

بعد رجوعه من قسنطينة إنضم إلى فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين التي يرأسها بن التهامي، وفي سنة 1933م تقلد منصب مستشار عام لمدينة قسنطينة، في سنة 1936م قام بإصدار جملة من العرائض وتكوين عدة وفود، لكن نجمه بدأ يختفي إبتداءا من المؤتمر الإسلامي سنة 1936م[6].

تقلد بن جلول نائب شيخ بلدية قسنطينة سنة 1936م ورئيس جمعية النواب المسلمين، كما رشحه ابن باديس أثناء إنعقاد المؤتمر الإسلامي لرئاسة المؤتمر، كان لسان وصوت جمعية العلماء

[1] محمد الشريف ولد حسن، **من المقاومة إلى حرب من أجل الإستقلال (1830م-1962م)**، دار القصبة ،الجزائر.ص47.
[2] ناهد أبراهيم الدسوقي، المرجع السابق .ص146.
[3] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق. ص519.
[4] عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية** ، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012. ص572.
[5] ناهد ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق. ص148.
[6] عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة الجزائرية**، المرجع السابق. ص 572.

المسلمين الذي ينطقنا به في المناسبات وهذا ما جعل البعض يتهمه بأنه تأثر بالحركة الإصلاحية[1].

في جويلية 1938م أسس التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري يضم كل المنتخبين بالقطر الجزائري بما فيها المنتخبين الأوروبيين، لكن هذا التجمع أخفق و اختفى نجمه، شارك في المجلس الوطني التأسيسي والفرنسي تحت عنوان" الإتحاد الديمقراطي-الفرنكو الإسلامي" وظل بن جلول طيلة حياته السياسية اندماجيا[2] .

كان رئيسا ومؤسسا لجمعيات خيرية لصالح المحتاجين، ومؤسساً للهلال الأحمر الجزائري القسنطيني سنة 1948م للمساهمة في مساعدة الإخوة المصريين، بعد المؤتمر الإسلامي لم يظهر على الساحة السياسية إلى أن توفي سنة 1985م[3].

- **التعريف ببن التهامي:**

ولد بن التهامي بن حميدة سنة 1873م بمدينة مستغانم الساحلية بالغرب الجزائري[4]،ينحدر ابن التهامي من عائلة كبيرة لها مكانة مرموقة في الإطار الكولونيالي، كان والده يحمل لقب باشا سنة 1846م وهو من أهم العائلات الجزائرية البرجوازية التي تتبوأ مكانة متميزة في الوسط الجزائري لمكانتها الإجتماعية وثروتها الإقتصادية، أخوه يدعي الجيلالي بن التهامي الذي كان طبيباً وعضواً نشطاً في حركة الشبان الجزائريين[5].

كان إبن التهامي طبيباً و سياسياً وصحفيً جزائرياً متجنس بالجنسية الفرنسية ،تزعم حركة النخبة الجزائرية خلال العقود الأولى من القرن العشرين، من دعاة إدماج المجتمع الجزائري في فرنسا كان يرى أن الحل الوحيد لتخلص الجزائريين من قانون الأهالي والوضعية الإستثنائية التي

---

[1] أبو القاسم سعد الله:، **الحركة الوطنية الجزائرية (1930م-1945م)** ،ج 2، المرجع السابق. ص69.

[2] Achour cherif ,**la révolution algérienne(1954-1962) « dictionnaire biographique** » ; caslah, alger ;2004.p65.

[3] بدون ذكر إسم، ذكرى وفاة الحكيم "محمد الصالح بن جلول"، **جريدة الخبر**، ع 7783، نشر في 06 ماي 2015م ، الجزائر. ص05.

[4] الجمعي الخمري، **حركة الشبان الجزائريين 1900م-1939م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر ،ج2، جامعة قسنطينة، 1994.ص242.

[5] نفسه.ص39،40.

وضعهم فيها هو الحصول على المواطنة الفرنسية بغض النظر عن الأحوال الشخصية للمجتمع الجزائري[1].

بدأ نشاطه السياسي والثقافي في العقد الأول من القرن العشرين من أجل جمع شتات النخبة الجزائرية المثقفة بالثقافة الفرنسية وتوجيهها ومساعدة الشباب على العمل والتفكير والعيش على الطريقة الحديثة حيث كان هدفه ترقية المجتمع الجزائري من خلال الجمعيات والنوادي الثقافية والرياضية[2]. وفي سنة 1906م قدم طلب المواطنة الفرنسية ويصبح مجنس بالجنسية الفرنسية [3].

رشح إبن التهامي نفسه إلى الإنتخابات البلدية بمدينة الجزائر وفاز وأصبح عضواً بارزاً في مجلسه سنة 1912م،ثم عضو في المجلس العام سنة 1921م -1931م،وفي سنة 1923م إستطاع أن يصبح عضو في المجلس البلدي لمدينة الجزائر وكذلك يعاد إنتخابه سنة 1935م [4]، بالإضافة غلى ذلك إستمر إبن جلول في نشاطه العادي في الميدان الإجتماعي بتكوين جمعيات خيرية وتم إنتخابه رئيساً لهذه الجمعيات مثل الجمعية التوفيقية التي تأسست سنة 1908م. وفي سنة 1931م إنسحب ابن التهامي من العمل السياسي والصحفي وكان يؤيد الحركة التي تولدت من المؤتمر الإسلامي ويلقي محاضرات في نادي الترقي بمدينة الجزائر ويكتب في الصحف الجزائرية مثل جريد ة "ديفانس،وجيستيس" الصادرتين بالفرنسية .توفي في شهر جوان 1937م[5].

[1] عبد الكريم بوصفصاف، **معجم أعلم الجزائر في القرنين 19 و20** ،ج1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر،2002.ص 39.

[2] نفسه.ص30.

[3] الجمعي الخمري، المرجع السابق.ص 242.

[4] نفسه.ص 243.

[5] زهير إحدادن، الصحافة **الإسلامية الجزائرية من البداية إلى 1930م** ،المؤسسة الوطني للكتاب ، الجزائر، 1986.ص15،16.

3- إنقسام كتلة النواب المسلمين الجزائريين:

يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى فشل النخبة في الحفاظ على تكتلها،إلى الأفكار التي حملتها الدول المستعمرة إلى مستعمراتها، والتي يمكن إعتبارها مجرد حبر على ورق،وبهذا فإن النخبة إنصدمت مع الواقع خاصة بعد تخلي الطبقة العاملة الفرنسية عن شعوب مستعمراتها بعد أن ضمنت كل حقوقها، ضف إلى ذلك تعاون المعمرين مع الباشاوات والمرابطين ضد النخبة، علاوة على هذا إجتمعت عدة أسباب أخرى جعلت كتلة النواب ينقسمون ويكونون أحزابهم الخاصة ومن بين هاته الأسباب نذكر[1]:

فشل مشروع بلوم فيوليت: في شهر جوان 1936م نجحت الأحزاب المقربة من فرنسا أمثال فرحات عباس وبن جلول حيث إعتقد الجميع أن مطالب الفيدرالية ستتحقق، لكن النواب الفرنسيين وممثلي الأوروبيين عارضوا رئيس حكومة بلوم فيوليت مما جعله يتخلى عن فكرة إعداد مشروع يسمح للجزائريين أن ينالوا المواطنة الفرنسية، دون التخلي عن هويتهم العربية الإسلامية وقد عارضه كذلك أعضاء حزب الشعب الجزائري[2].

مع بداية سنة 1937م بدأ الشعور بالفشل يدب في نفوس النخبة فآمالهم التي علقوها على الجبهة الشعبية وكذلك مشروع بلوم فيوليت، قد إندثرت خاصة وأن هذه الجماعة(النخبة) ذاقت طعم الجماهير إبتداءا من 1936م أثناء المؤتمر الإسلامي التي رأت فيه المكانة التي يخطى بها العلماء وسط الطبقات الشعبية [3].

في صائفة 1937م بشر كل من فرحات عباس وبن جلول بقرب ظهور الإتحاد الشعبي الجزائري يكون هدفه الحصول على حقوق الإنسان ونيل المواطنة كما أعلن في نفس الوقت شبان المؤتمر الإسلامي الجزائري عن تأسيس حزب وطني إسلامي جزائري ، أما الحزب الشيوعي إقترح سنة 1938م تكوين جبهة إسلامية [4]، وحتى حزب الشعب قرر إنشاء جبهة إسلامية جزائرية.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1930م-1945م)**، ج3،المرجع السابق. ص73.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق.ص ص234،235.

[3] أبو القاسم سعد الله **الحركة الوطنية الجزائرية (1930م-1945م)** ، ج3، المرجع السابق. ص74.

[4] عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة الجزائرية**، المرجع السابق.ص487.

في ماي 1938م إقترح بن جلول مواجهة كل هذه المحاولات الهادفة للتجمع بتأسيس كونفيدرالية تضم جميع المنتخبين في الجزائر فإقترح إنشاء تجمع فرانكو-إسلامي جزائري مفتوح أمام كل المنظمات سواء كانت فرنسية أو أهلية.

أما فرحات عباس فقد ظل متمسكاً بالصيغة الرامية إلى تأسيس حزب سياسي جزائري أهلي وبهذا أدت الإختلافات بالزعيمين لإنشاء حركتين متنافستين حيث أعلن فرحات عباس الذي إنفصل عن بن جلول بصفة رسمية في 28 جويلية 1938م بميلاد الإتحاد الشعبي الجزائري، بينما قام بن جلول يوم 31 جويلية بالإجتماع التأسيسي للتجمع الفرانكو الإسلامي الجزائري[1].

[1] شرال روبير أجرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق. ص 725،726.

المبحث الثالث: إسهامات كتلة النواب المسلمين الجزائريين

1- الجانب السياسي:

طالبت فيدرالية النواب المنتخبين بإصلاحات من شأنها ترقية سكان الجزائر ومن هاته المطالب إلغاء الحكم العسكري بالجنوب، والذي طرحه الدكتور سعدان لأول مرة أثناء إنعقاد المؤتمر الإسلامي مطالبا بإلغاء المحاكم العسكرية وأن تصبح مدنية فوافق المؤتمرون على هذا الإقتراح[1].

بعد عودة الوفد من باريس عقد تجمع شعبي في 08 أوت 1936م صرح فيه بالنتائج التي تحصلوا عليه في باريس مضيفاً بأن فيدرالية النواب تسعى لتحقيق هدف واحد هو الدفاع عن مصالح الأهالي المسلمين في الجزائر ودعا إلى منح المنتخبين المنتسبين إلى الفيدرالية ثقتهم [2].

يوم 11 أكتوبر 1936م قرر الدكتور سعدان عقد إجتماع ليعرض على الشعب أعمال الوفد خاصة ما تعلق بإلغاء الحكم العسكري بالجنوب، كما عقد إجتماع آخر في 24 جويلية 1937م والذي أشرف عليه بن جلول وفرحات عباس حيث دعى في هذا الإجتماع لوضع الثقة التامة في الفيدرالية [3].

في أوت 1938م أنشأ الدكتور سعدان "جمعية التضامن مع الإقليم الجنوبي" وجمعية الرابطة الصوفية والتي تهدف لتقديم مساعدات للذين تركوا الجنوب، لقد تحقق التمثيل النيابي للجنوب في البرلمان الفرنسي بداية من سنة1946م[4].

---

[1] عواطف عبد الرحمن، **الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية للصحافة ثورة الجزائر (1954م-1962م)** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م. ص35.

[2] عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق .ص380.

[3] عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والإقتصادية و الإجتماعية (1837م-1939م)**، ج 2، تر مسعود حاج مسعود، مطبعة هومة ، 2006م. ص ص45-47.

[4] قاصري محمد السعيد ، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر (1830م-1962م)**، دار الإرشاد ، الجزائر.2008م. ص ص338-340.

- **دورها في الإنتخابات**:

يعود سبب نشأة فيدرالية النواب عندما حاولت جماعة من النواب إنشاء تكتل هدفه الإتحاد و التعاون أثناء الإنتخابات حيث ناضلوا بشتى الطرق والوسائل خاصة تعلق بمسألة التمثيل النيابي و لإبعاد هذه العناصر الوطنية وضعت السلطات الفرنسية شروط قاسية للناخب و المترشح[1].

في 1934م ترشح الدكتور سعدان للإنتخابات ضد منافسه الحفناوي دبابش وحلفائه " كازناف " و"بوعزيز بن قانة " حيث تلقى الدكتور سعدان الدعم من بن جلول وعدد النواب في الحملة الإنتخابية فرغم الصعوبات التي واجهاها سعدان إلا أن قائمته عرفت نجاحاً كبيرا وإكتسبت رابطة النواب معظم المقاعد في المجالس العمالية : فرحات عباس في سطيف ، الأخضري في ورقلة ، بن عبود في عين البيضاء[2].

خلال ترشح بن جلول لمختلف الإنتخابات أكد أن هدفه الأساسي تحقيق العدالة للأهالي ، والدفاع لتحقيق الوحدة الفرنسية الإسلامية وتحسين أوضاع الفلاحين ونشر التعليم باللغة العربية، كما عمل على إلغاء القوانين الإستثنائية وتحقيق المشاركة في المجالس النيابية وهذا ما جعله ينجح في إنتخابات 1935م وطالب بإلغاء قانون الأهالي ، قانون الغابات والمساواة في الخدمة العسكرية [3].

في إنتخابات 17 أفريل 1935م أرادت السلطات الفرنسية التأثير على الناخبين فكانت تطلب منهم أسماء بطاقاتهم ولا تسمح لهم بإختيار ممثليهم مما ساعد علي الشريف حليف الإدارة بالفوز بـ500 صوت وخسارة حاج علي بـ 50 صوت وبعد هذه الأحداث نشر الدكتور بشير في جريدة "برقية قسنطينة" قائلاً " أنه يجب مقاطعة الإنتخابات ولا تمثيل للمترشحين في الإنتخابات التجديدية، والإضراب مستمر لغاية ربط شكاوى للشعب المسلم، وأن يحضر مختلف الإجتماعات التمهيدية الممثلين لفيدرالية النواب المنتخبين الجزائريين ودعم المترشحين"[4].

---

[1] محمد ناصر، **المقالة الصحفية نشأتها وتطورها وأعلامها (1903م-1931م)** ، مج1. ص346.

[2] محمد خير الدين، **مذكرات الشيخ خير الدين**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1985. ص 285.

[3] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج3، المرجع السابق. ص70.

[4] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية** ، المرجع السابق. ص545.

2- **الجانب الإقتصادي و الإجتماعي**:

- موقفها من قانون الأهالي:

بعد المعاناة التي واجهها الشعب الجزائري من جراء قانون الأهالي إستنكر المنتخبون لهذا الوضع وصرح بن جلول قائلاً:" إننا سنظل وسطاً بين المواطن الفرنسي الكامل والتابع الفرنسي السابق، .... فقد قلنا أن المسلمين الجزائريين لن يقبلوا أبدا أن ينتقص من كرامتهم وحقوقهم".

وفي هذا السياق سنعطي جملة من الأمثلة التي تبرز جهود النواب المنتخبين في المطالبة بتخفيف أو إلغاء مخالفات قانون الأهالي:

في أثناء الإجتماعات الأولى لتأسيس فيدرالية النواب المسلمين سنة1927م طرحوا جملة من المطالب من أبرزها: إلغاء المحاكم الجنائية والحبس الإداري، وقانون الأهالي وقد أصروا على تطبيق قوانين إجتماعية عادلة على جميع سكان الجزائر دون تمييز[1] .

أثناء صدور قرار " ميشال" الذي منح حرية التدريس والوعظ و الإرشاد في المساجد و إضطهاد الصحافة فقام النواب المسلمين بالإستقالة وتشكيل عدة وفود لمقابلة السلطات مطالبين بالمساواة في الحقوق، ورفض القوانين الإستثنائية المطبقة في الجزائر[2].

في الجلسة المؤرخة في 10 مارس 1936م المخصصة لشرح "المسألة الجزائرية" حضر كل من بن جلول، فرحات عباس، تامزالي، محمد غلام الله ، حسن بن علي. ألقى بن جلول خطاب إنتقد فيه تصرفات الإدارة الفرنسية إتجاه الأهالي وندد بالطريقة التي يستغل بها اليهود الجزائريين[3] اللذين حصلوا على الجنسية الفرنسية بفضل قانون كريميو وأصبحوا مواطنين كاملي الحقوق يطبق عليهم القانون الفرنسي بينما الأهالي يخضعون لهذه الفئة بسبب بنود قانون الأهالي.

[1] محفوظ قداش ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** ، المرجع السابق. ص54.

[2] كريمة بن حسين ، **الحياة السياسية في قسنطينة (1930م-1939م)**، رسالة للحصول على ديبلوم للدراسات المعمقة في التاريخ الحديث ، جامعة قسنطينة ، 1984م. ص167.

[3] عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للمهاجرين**، المرجع السابق. ص139.

لما إنعقد المؤتمر الإسلامي سنة 1936م طالب النواب من السلطة الفرنسية بإلغاء الإدارة الخاصة بالأهالي ، إلغاء القوانين الإستثنائية، حرية تدريس اللغة العربية...[1].

- **دورها في حل الأزمة الإقتصادية 1929م**:

عانى الجزائريون في هذه الفترة كثيراً من المشاكل المالية وهذا لإستغلال السلطات الفرنسية كل المحاصيل و المنتجات لصالح المعمرين مهمشين بذلك الأهالي و تركهم في دوامة المعاناة وعليه لقد وصفت جريدة la voix des humbles هذا الوضع أنه جيش مكون من أربعة ملايين جائع يجوبون كامل القطر الجزائري، رث الثياب يهيمون حفاة الأقدام في الأوحال والثلج قرانهم من تراب و غطائهم السماء يملؤون حواف الطرقات بالجثث و يزرعون في طريقهم الأوبئة..."[2]. فباع المسلمون الجزائريون أراضيهم بأثمان بخسة.

إبتداءا من 1932م نبه المنتخبون من معاناة الفلاحين وطالب المستشارون العامون لمدينة الجزائر من السلطات التفكير في سبل من شأنها حماية الأهالي، وعليه حاولت الإدارة الإستعمارية تحسين وضعيتهم ففتحت ورشات سميت "بورشات البر والإحسان"، كما أنشأت لهم قروض بتكلفة تصل إلى 60 %لكن هذه القروض لم يستفيدوا منها[3].

في ظل هذه الأوضاع أنشأت الكتلة في 26 ماي 1934م جمعية الفلاحين الأهالي بمبادرة من النائب القاضي عبد القادر لحل مشاكل الفلاحين خاصة بعد إنهيار سعر القمح و الضرائب الباهضة، وقامت هذه الجمعية بتوجيه برقية إلى الوالي العام"كارد" للفت نظره إلى الوضعية المزرية التي يعانيها الفلاحون لكن هذا النداء لم يأخذ بعين الإعتبار[4]. فبعث برسالة أخرى في ماي 1934م يبلغه بدعوة الفلاحين الجزائريين للتعبير عن سخطهم وعن سوء حالهم، فلبى المزارعون هذه الدعوة وعقد إجتماع في 15 جانفي 1934م ودعاهم إلى المطالبة بنفس إمتيازات

[1] محفوظ قداش و جيلالي صاري، المرجع السابق. ص ص39،40.
[2] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، المرجع السابق. ص436.
[3] نفسه. ص293.
[4] كريمة بن حسين، المرجع السابق.ص ص 139،140.

الكولون و الإلتفاف حول لجنة الدفاع عن مصالح الفلاحين، كما إقترح كبديل للحجز و المصادر الممارسة من قبل إدارة الإحتلال اللجوء إلى البنوك ورهن أملاكهم لديها لـ 15 سنة[1].

أما بن جلول فإحتج في إحدى جلسات المجلس العام المنعقد في 10 أكتوبر 1935م على هذه المأساة، وذلك الأجر المدفوع للمسلمين والذي حدد بـ 6,50 فرنك في حين بلغ أجر العامل الأوروبي 15 فرنك، وعليه إقترح توحيد الأجور ورفع مبلغها إلى 09 فرنكات وهي نفس المطالب التي نادى بها كل من فرحات عباس في قسنطينة والدكتور سعدان في بسكرة إلا أن هذه الأزمة خلفت أثر عميق على الأهالي الجزائريين اللذين تذمروا من عدم تفهم الإدارة الفرنسية للمشاكل التي يعانونها فقاموا بالعديد من المظاهرات تعبيراً عن سخطهم عن أوضاعهم[2].

[1] عدة بن داهية، **الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر (1830م-1954م)** ، ج2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، الجزائر، 2007م. ص ص183-185.

[2] كريمة بن حسين، المرجع السابق. ص 141.

3- في الجانب الثقافي:

- **موقفهم من التعليم**:

راحت كتلة النواب تندد بالوضع الذي يسير عليه الجانب التعليمي خاصة وأن عدد المتمدرسين لا يتجاوز ثلث الأهالي مع اقتصارها على فئة خاصة من المجتمع و عليه طالب فرحات عباس من السلطات الإستعمارية قائلا" إننا نعمل من أجل المساواة ، وقد اخترت الوسيلة التي توصلني إلى هذا الهدف بسرعة و هي الإصلاح، فهناك عدد من فرنسيي الزائر يتعاطفون مع فكرة الإصلاح وعلى دراية بقضية الجزائر، وهؤلاء يرون بضرورة الإكثار من المدارس وإيجاد قوانين الإشتراكية، وهذه هي المرحلة الأولى: وهي مرحلة المدارس و الطرق و المستشفيات"[1] .

كما طالب فرحات عباس أيضاً بضرورة التساوي في المدارس بين الفرنسيين و الجزائريين، وأن تقام للفتيات المسلمات مدارس، ينبغي أن تكون المدارس للجميع رجالا و نساء ولجميع الطبقات[2].

لقد ساند بن جلول فرحات عباس في رأيه على أهمية تدريس اللغة العربية حيث صرح في جريدة "الوفاق" قائلاً: " نحن نصر على التعليم باللغة العربية التي ستصبح عامة و معاصرة و متوفرة بكثرة."

عندما تم إصدار مرسوم 08 مارس 1938م الذي يمنح إنشاء أي نوع من المدارس الحرة الإسلامية دون تصريح، طالبت كتلة النواب وعلى رأسهم فرحات عباس بإلغائه مع إصرارهم على حرية التعليم الديني[3].

رغم كل المجهودات التي بذلتها النخبة لتحسين واقع التعليم إلا أن الوضع لم يتغير قبل الحرب العالمية الثانية، لذلك سلم الأمر لجمعية العلماء المسلمين لتعديد المدارس القرآنية [4].

---

[1] كريمة بن حسين، المرجع السابق. ص150.

[2] ناهد ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق. ص151.

[3] فرحات عباس، **الشاب الجزائري من المستعمرة إلى المقاطعة 1930م ،متبوع بتقرير إلى المارشال بيتان، أفريل 1941م**، دار المسك ، الجزائر، 2010م. ص214.

[4] شارل أندري جوليان، المرجع السابق. ص55.

ـ دورها في النوادي والجمعيات:

في مطلع القرن 20 وفي ظل التحولات السياسية التي شهدها العالم، كانت النخبة مواكبة لذلك التطور السياسي فعملت على تأسيس العديد من الجمعيات و النوادي الثقافية و الفكرية و التي ترجع بداياتها إلى سنة 1933م حين تم تعيين لجنة الدفاع عن الحريات الأهلية و عليه تشكلت العديد من الجمعيات و النوادي منها:

- نادي الإرشاد: أسسه فرحات عباس سنة 1935م بسطيف[1] حيث يجعل هذا النادي مكان لإجتماع سياسي خاص و إعطاء أوامر سياسية.
- جمعية الشبان الخضراء المسلمة: أسست في 28 أكتوبر 1936م بعنابة هدفها تقديم الدعم للمطالب المرسلة من طرف المؤتمر الإسلامي.
- نادي الإتحاد: الذي أسس ففي 16 جويلية 1932م بقسنطينة كان يرأسه بن جلول، الحاج السعيد، إسماعيل ماني، الصالح بن الهابد وهو عبارة عن نادي ثقافي و أدبي و ديني[2].
- نادي الشباب: تأسس في سنة 1936م ببسكرة و هو مقر إجتماع فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين.

إن إنتشار الجمعيات و النوادي التابعة للكتلة عبر أرجاء التراب الوطني أقلق الإدارة الفرنسية

ـ دورها في الصحافة:

في الفترة مابين 1923م- 1931م صدرت جريدة التقدم في مدينة الجزائر وذلك تعبيرا عن إتحاد الجمهوريين المسلمين الفرنسيين[3] هذه الجريدة إلتف حولها النخبة وأسسوا لهم جمعية و التي كان لها دور كبير في الحياة السياسية و الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية.

---

[1] نور الدين خيثور، **سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830م-1954م)** منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، المطبعة الرسمية ، الجزائر، 2007م. ص142.

[2] عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية**، المرجع السابق. ص ص115،116.

[3] عبد الرحمن عواطف، المرجع السابق. ص34.

كما ظهرت جريدة أخرى هي الوفاق l entente التي أسسها بن جلول وفرحات عباس هذه الجريدة لعبت دور بارز في بلورة أفكار ومبادئ مناضليها و أنصارها و تشكيل الإطار العام كإلغاء القوانين الإستثنائية، رفع عدد النواب في المجالس المنتخبة..[1].

في سنة 1927م ننشر فرحات عباس في هذه الجريدة مجموعة من المقالات تعرض فيها لبعض القواعد السياسية التي رآها صحيحة و شرعية مثل الإحترام المطلق للإسلام و اللغة العربية، المطالبة بالمساواة[2].

كما ظهرت صحيفة أخرى باسم صوت الأهالي في قسنطينة سنة 1929م والتي أسسها الزناتي ، حيث جعل لها عنوان فرعي يعبر عن الإتحاد الإدماجي وهو "جريدة الإتحاد الفرنسي الإسلامي" وكانت جريدة صوت الأهالي أسبوعية تدافع عن المنتخبين و تدعوا للتعايش مع الفرنسيين، تقف ضد التيار العربي الإسلامي و الحركة الإصلاحية[3].

كما أسس بن جلول مجلة أسبوعية للدفاع عن مصالح الجزائريين المسلمين وهي جريدة " الوفاق الفرنسي الجزائري" في فترة مابين 1934م-1939م[4]، نشرت أول عدد لها في سبتمبر 1935م ، تضمن بيان تمهيدي طويل يوضح فيه الإهتمام بمطالب الجزائريين إختصت هذه المجلة في مشاكل القطاع القسنطيني. وأصبحت هذه الجريدة مع التيار الموالي لإبن جلول سنة 1936م، فأصبحت هذه الجريدة مع التيار الموالي لإبن جلول سنة 1936م وأصبحت الصحيفة الرسمية لإتحاد النخبة المسلمة لفرع قسنطينة[5]. وعليه إستعان بن جلول بالصحافة في التعبير عن مواقفه السياسية.

إن هذه الصحف كانت بصفة عامة تدافع عن الجزائريين و مصالحهم ولكنها تعتبر فرنسية من حيث جهازها الإداري وبالرغم من إتساع هذه الصحافة و تنوعها عجزت في التأثير في الأغلبية الجزائرية التي لا تجيد الفرنسية.

---

[1] بشير ملاح ورابح لونيسي ، المرجع السابق.ص 236.

[2] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، المصدر السابق.ص ص374،375.

[3] أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي (1830م-1945م)** ، ج5، دار البصائر، الجزائر.ص255.

[4] عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق. ص35.

[5] عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق.ص380.

خـاتمـــــة:

في ختام هذا البحث المتواضع وبالاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع التي تخص البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج مفادها أنه:

ـ منذ بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م إعتبر الضباط الفرنسيون هذه البلاد ملكاً لهم فلجأووا إلى إتباع سياسة النهب و السلب و التوسع ، لكنهم واجهوا العديد من الصعوبات بسبب المقاومة الشعبية، وقد طبق الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة الإحتلال الكامل و الإدارة المباشرة و عمل على تشجيع الحركة الإستيطان لإيجاد شعب فرنسي بالجزائر فأقام هذا الأخير قوى جديدة وأصبحوا مستوطنون أوربيين يتمتعون بحق المواطنة ، أما أغلبية الجزائريين فاعتبروا أهالي وجردوا من هويتهم الوطنية. كما يعتبر الإستيطان في الجزائر جوهر الإحتلال من أجل جعل الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ، وقد إرتبط هذا بإصدار الإدارة الفرنسية للعديد من القوانين المتعلقة بجميع أشكال الإستيطان و عملت على تطوير العديد من الوسائل لتسيير هذا المشروع.

ـ لم يطبق الإدماج الفرنسي في الجزائر على أساس المساواة في الحقوق بين الأوروبيين الفرنسيين و الأهالي الجزائريين، بل جاء لخدمة المصالح الأوروبية بجعل الجزائر ومن عليها من السكان الأصليين فرنسيين دون الأخذ بأصالتهم و انتماءاتهم و ثقافاتهم فهم عبيد في خدمة أسيادهم الأوروبيين، وقد اتخذت فرنسا في تطبيق هذه السياسة عدة وسائل و أساليب لفرنسة الجزائريين كالمدرسة ومختلف عمليات التنصير والتبشير.

ـ مع بداية الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور الفرنسي "نابليون الثالث" 1852م-1870م خضع الأهالي إلى قوانين إستثنائية، فقد كانت سياستة اتجاه الجزائر متناقضة في الكثير من المواقف مثلا عند قدومه أول مرة إلى الجزائر كان رافضا لفكرة الإدماج و الإستيطان ثم تراجع بعد ذلك ليشجع مختلف الوسائل الإستدمارية في حق الجزائريين، لكن سياسته لم تحقق في كثير من الأحيان نتيجة إيجابية بالنسبة للشعب الجزائري.

ـ سياسة إدماج الجزائر بفرنسا و المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق و الواجبات لم تتجسد أبدا على أرض الواقع وذلك بسبب سياسة الكولون رغم الوسائل التي بحث بها نابليون الثالث مثل رسالته إلى بليسي.

ـ لما كانت القبيلة هي نواة المجتمع الجزائري و إطاره التنظيمي الذي إستطاع أن يقف في وجه المخطط الإستعماري، عملت فرنسا على إصدار مرسوم الأرض 1863م من أجل تفتيت و تفكيك النظام القبلي وقد ترتب عن هذا التأثير على المستوى الإقتصادي للفرد الجزائري ، من توفير شروط تطور نظام الأجور و الزواج و أشكال التضامن.. ونتيجة لهذا أثر على الجانب الإجتماعي مما زاد إنتشار الأوبئة والمجاعات و الأمراض المختلفة.

ـ كما صدر في 14 جويلية 1865م قانون مجلس الأعيان sénatuse consulte وذلك في عهد الحاكم العام مكماهون 1864م-1870م وقد نص على منح الجزائريين الجنسية الفرنسية بشرط تخليهم عن أحوالهم الشخصية الإسلامية.

ـ و في عهد الجمهورية الثالثة 1870م-1930م قامت الحكومة الفرنسية أيضاً بإصدار تشريعات جديدة تخدم المصالح الفرنسية و الأوروبية من بينها قرار إنشاء منصب حاكم عام مدني، وقرار أخر يلحق الجزائر بفرنسا وذلك عن طريق دمج شؤونها في مختلف الوزارات الفرنسية في باريس.

ـ يعتبر نشاط النخبة في مطلع القرن العشرين بمثابة النواة الأولى لتشكل الإتجاهات السياسية والإصلاحية ، التي أصبحت فيما بعد أحزاب وجمعيات ذات برامج تهدف إلى تغيير أوضاع المجتمع الجزائري.

ـ إن مطالب كتلة النواب المنتخبين المسلمين ليست بمطالب جديدة بل هي نفسها التي نادت بها حركة الشبان الجزائريين وحركة الأمير خالد إلا أنه مع فشل الحركتين السابقتين في تحقيقها لم يفقدهم الأمل، بل زادهم ذلك إصرار وإلحاحاً على الحكومة الفرنسية بتنفيذه وهذا لإيمانهم الكبير بفرنسا و ثقتهم المطلقة بها وهذا ما جعلهم يبذلون كل ما في وسعهم لتحقيقها بتشكيل وفود، تحرير مقالات في مختلف الصحف والجرائد وإلقاء الخطب في النوادي و الجمعيات، لأن هذه

المطالب كانت دائما شعار كل أعضاء هاته الكتلة من فرحات عباس، بن جلول... وبالرغم من أن لكل واحد منهم أسلوبه الخاص في تنفيذها إلا أن جل المؤرخين والباحثين يقومون بتهميش دورهم و عدم البحث في سجل أعمالهم وإعطائهم أهمية وهذا هو سبب نقص المادة العلمية عنهم إن لم نقل منعدمة و حتى إن وجدت فهي تقوم بنقدهم متغاضين عن جهودهم و إنجازاتهم.

- على الرغم من إختلاف وجهات النظر في مطالب النخبة الجزائرية، إلا أن أهدافها كانت مشتركة وتجسدت في القضاء على الإستعمار الفرنسي بكل أشكاله ومشاريعه الهادفة إلى دمج الأهالي الجزائريين بفرنسا والقضاء على مقوماته الشخصية.

الملحق رقم 01: صورة لنابليون الثالث

[1]

إمبراطور فرنسا نابليون الثالث

[1] http :H Bahrain forums.com www.achka boimilat.com

الملحق رقم 02:

رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسي المعروف باسم الدوق مالكوف بتاريخ 06 فيفري 1863م

باريس في: 06 فيفري

بعث الإمبراطور إلى حضرة الماريشال الدوق مالاكوف حاكم الجزائر الرسالة التالية:

سيدي الماريشال،

سيناقش مجلس الشيوخ قريبا باهتمام كبير موضوع ملكية العرب، وستعطى لها مكانتها اللائقة شاعرين بواجبنا تجاهها باعتبارها من ممتلكاتنا.

عند غزو مدينة الجزائر وعدْنا العرب باحترام عقيدتهم وممتلكاتهم، وهذا الوعد الهام لازلنا نعتبره ساري المفعول، وسأشرفك بتنفيذه كما فعلتُ مع الأمير عبد القادر. حيث بقي، بفعل وعود حكومتنا السابقة شامخا وشريفا.

ومن جهة أخرى، فحتى ولو كانت العدالة غير سائدة، فإنّ ذلك كان ضروريا من أجل استقرار وازدهار الجزائر. وتدعيما لانتقال الملكية إلى هؤلاء القادمين. وكيف يمكن العمل من أجل التهدئة وأغلبية الشعب عقولهم مشدوهة إلى ممتلكاتهم؟ ! وكيف يمكن الرفع من الازدهار في ظل أن أغلبية الشعب تعاني من استحالة البيع والاقتراض؟ ! وأخيرا، كيف يمكن الرفع من مداخيل الدولة وقد خففنا بشكل كبير من الضريبة؟

إننا بالجزائر نحصي ثلاثة ملايين عربي ومائتي ألف أوربي منهم مائة وعشرون ألفا من الفرنسيين. على مساحة تقدر بحوالي 14 مليون هكتار التي تشكل منطقة التل. منها مليونا هكتار يشغلها الأهالي، ومليونان و 690 ألف هكتار تحت سيطرة الدومين، منها 890 ألف هكتار أراضي صالحة للزراعة، ومليون و 800 ألف هكتار من الغابات. فيما استغل الاحتلال الأوربي مساحة 420 ألف هكتار. أما المساحة الباقية فهي مستنقعات وأودية ومعابر وأراض بور.

ومن بين الأراضي التي وضعت تحت تصرف المعمرين والمقدرة بـ 420 ألف هكتار، باع المستثمرون منها أو أجّروا للعرب مساحات معتبرة منها، وما تبقّى منها فهو بعيد كل البعد عن الإنتاجية. وباعتبار أن هذه الأرقام ليست تقريبية، فإنه ورغم الجهود المبذولة من المعمرين ورغم التقدم الحاصل، إلا أننا نعترف بأن فعالية نشاط الأوربيين لا تزال في أدنى مستوياتها، ولكن لا ينبغي أن نعتبر ذلك الأرضية التي ستفقدهم نشاطهم مع مرور الوقت.

في ظل هذه النتائج وتحقيقا للمنفعة العامة، فإننا لن نتوانى في حشد الأهالي من أجل السيطرة على مساحات من أراضيهم بغية تحقيق المزيد من الاحتلال.

كما نشير إلى أن مشروع سياسة المحتشدات الذي نال الموافقة بالإجماع قد تم سحبه بعد عرضه على مجلس الدولة. وعليك اليوم بالمبادرة حتى يتضح للعرب إننا لم بأت إلى الجزائر من أجل الاضطهاد والسلب، وإنما من أجل الوصول بهم إلى رقي الحضارة. وأن أول شرط لقيام المجتمع المتحضر هو احترام حق كل فرد من أفراده.

إن الحق الذي سأعمل عليه، ليس لصالح العرب، فلقد سبق وأن كان السلطان مالكا لكل الإقليم الذي سينتقل إلى سيادتنا! آه كيف ! لقد وظفت الدولة مصطلحات الدين الإسلامي لإزاحة الملاك القدامى للأرض، وباعتبار أن هذه الأرض ستصبح أرضا فرنسية، فإننا مطالبون بتطبيق نفس القوانين التي طبقها الأتراك، والتي تظهر علياءنا الكبير الذي نريد له أن ينتصر. كما علينا دحر كل الشعب العربي في الصحراء، لأن معاقبته كهنود أمريكا الشمالية أمر مستحيل وغير إنساني.

لكل ذلك، علينا بالبحث بكل الإمكانيات لتدجين هذا العرق الذكي والذي يتصف بالوفاء والحراب وخدمة الأرض. لقد كرّس قانون 1851 قوانين الملكية والتمتع بالأرض خلال عملية الإخضاع، ولكن هذا التمتع وظّف توظيفا سيئا فثبّط البعض. وقد حان الوقت للخروج من هذه الوضعية غير المستقرة. إنّ أراضي القبائل معروفة ولابد من تقسيمها على الدواوير حتى نسمح، فيما بعد للإدارة بأخذ المبادرة بكل حكمة من أجل إنشاء الملكية الفردية. أنهم متمسكون بأراضيهم ولكنهم على استعداد لتغيير آرائهم مع تعدد الصفقات والتعامل اليومي مع المعمرين. وفي ذلك فعالية كبرى لإدخالهم إلى حضارتنا.

إن أرض إفريقيا لا تزال شاسعة والثروات القابلة للتطوير بها كثيرة، فمع كل جهد إلا وارض بإمكانها أن تزيد إلى عمله نموا وقوة تبعا لطبيعته وعاداته واحتياجاته.

إن تربية الخيول والمواشي هي نشاطات فلاحية طبيعية لدى الأهالي.

أما الأوربيون فبسبب نشاطهم وذكائهم، فإنهم توجّهوا إلى استغلال الغابات والمناجم والري والزراعة الحديثة واستيراد المواد الأولية التي هم في حاجة دائمة إليها للنهوض بالنشاطات التي يمارسونها.

وفي الجانب المحلي، لابد من حفظ المصالح العامة، والرفع من مستوى الجانبين، الذهني بواسطة التربية، والمادي بواسطة الأشغال العمومية. وفي المقابل عليه بالقضاء على قناعاته الأولية من أجل الدخول إلى الحرية.

وفي الجانب الآخر، سيسمح للشركات الأوربية الكبرى ابتداء من الآن، بالعمل في إطار مقاولات الهجرة والاحتلال، لتكون بمثابة دعم كبير للأفراد الذين هم بدون موارد، وذلك بتنازلات مجانية.

سيدي الماريشال، تلك هي الطريق التي نتبعها بكل حزم، لأنني أكرّر، إنّ الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى التام للكلمة، وإنما هي مملكة عربية، فالأهالي كالمعمرين متساوون في الحقوق تحت حمايتي، وإنّني إمبراطور العرب، كما إنّني إمبراطور الفرنسيين.

هذه الأفكار، والتي هي أفكاركم أيضا، كما هي أفكار وزير الحربية وكل أولئك المناضلين في هذه البلاد، فإنّ ثمة ثقة تامة تحدونا لإقامة حياة كريمة للعرب. وإنّني قد كلفت الماريشال راندون بتحضير مشروع قرار مشيخي، يكون محوره الأساسي تحويل القبائل أو فرق القبائل المتمسكة بأراضيها إلى سكان مثبَّتين مهما كان نوع ملكيتهم، سواء أكانت أراض موروثة بصفة تقليدية أو تحت أي صفة كانت.

هذا الأمر الذي يجعلنا لا نفكر بالعودة إلى الوراء، ولا نسبب عرقلة للمصلحة العامة التي لا تتحقق في ظل عدم تطبيق قانون انتزاع الملكية، وهو القانون الذي من شأنه أن يحقق المصلحة الشعبية. ولهذا أطلب منكم أن توافوني بكل الوثائق الإحصائية التي من شأنها أن تنير محادثات مجلس الشيوخ.

وبهذا، سيدي الماريشال، إني أدعو الرّب ليحفظك.

نابليون.[1]

[1] مجلة مصادر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م الجزائر، تر مصطفى عبيد، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة المسيلة.

الملحق رقم 03:

La loi sénatus – consulte 22 avril 1863

L'article 01 : Après la déclaration des droits de propriété , il devient indispensable de les constater et de les définir : ce sera l'objet de la délimitation et du bornage du périmétre de chaque tribu. Cette opération serait beaucoup plus facile qu'on ne semble le croire généralement.- le tell est la région de l'algérie ou il est réellement urgent de fonder la propriété. C'est une zone qui s'étend de l'ouest à l'est, depuis le Macor jusqu'à la tunisie, sappuie au nord sur le littoral de la mer et se termine, dans le sud, à la ligne ou commence le sahara. Cette zone présente, en moyenne,une profondeur de 120 kilométres environ dans les provinces d'oran et d'alger, et de 240kilométres dans la province de constantine. Les principaux jalons auxquels on peut rattacher ses limites au sud sont les points fortifiés de sebdou, daïd, saida, tiart, boghar, bouçada, biskra et tebessa, sur lesquels flotte le drapeau français.- c'est dans cet espase, ainsi circonscrit et nettement déterminé, d'une superficie totale de 14,100,000 hectares, que se trouvent établies d'une maniére permanente les 1,200 tribus envison qui se partagent e sol.- Ces tribus du tell y exploitent la terre, les unes à l'aide de fermes bàties en pierres, en pisé ou en branches ; les autres en vivant sous la tente, pour conduire de front la culture des céréales et l'éléve du bétail, et pour se soustrraire à l'insalubrité des plaines pendant la saison des chaleurs.- dans ces petits mouvements d'émigration, elles ne sortent jamais du territoire de la tribu, et se meuvent annuellement sur des espaces restreints, d'après une loi uniforme,tellement uniforme, qu'elle n'ont, à proprement parler, que des campements d'été et des campements d'hiver.

Les populations kabyles ou arabes se distinguent tout d'abord les unes des autres par des dénominations génériques, correspondant à des groupes qui sont de véritables petits etats, appelés tribus , ayant chacune à part leur origine, leur histoire, leurs intérets politique.- Cette division de la population indigéne en tribus a son empreinte sur le sol, ou elle est tracée par des limites fixes, telles que cours d'eau, chaines de montagnes, accidents, cimetiéres, puits, sources, arbres séculaires, amas de pierres en guise de bornes, que les notables de la tribu connaissent d'une maniére parfaite, et que chaque génération se transmet par la tradition.- Ainsi les membres d'une tribu, qu'ils soient sédentaires ou qu'ils usent de la tente pour leur exploitation, savent qu'ils ne peuvent étendre les sillons de leur culture au-delà limites de la tribu, ni les franchir en conduisant leurs troupeaux au pacage, sans donner lieu à un confiit qui autrefois était réglé le plus sonvent par les armes, et que vide aujourd'hui l'administration locale en se basant sur le droit établi par la notoriété publique.

Pour exécuter **l'article 02** du sénatus-consulte, il suffira donc de recueillir ces limites dans un mémoire descriptif et explicatif, dont la forme et la teneur seront réglées de telle maniére que ce mémoire soit une sortede titre pour la délimitation de la tribu.- La reconnaissance des limites de chaque tribu remettra en question des litiges depuis longtemps pendants entre elles ; car on n'ignore par que, dans plusieurs localités, il existe, sur les confins des tribus ou fractions de tribus limitrophes, des terrains sur lesquels chacune d'elle éléve des prétentions de propriété, et que ces terrains contestés restent inexploités depuis des siécles. Ces litiges seront réglés facilement par des arbitres choisis par les iutéressés, ainsi que cela

se pratique en France, et leur retour sera rendu impossible dans l'avenir par un bornage.- l'opération du bornage s'étendra à tout le pèrimétre de la tribu, méme à ces limites non contestées qui ne sont visibles sur le sol que pour les indigénes. La délimitation de la tribu ainsi opérée, on devra procéder immédiatement à la répartition de son territoire entre les différents groupes qu'elle contient, et qui se distinguent les uns des autres par des appellations spéciales. Ce sont ces groupes auxquels lesindigénes appliquent la dénomination administrative de ferka, douar, faouch, et qui représentent, avec juste raison, à nos yeux, une commune.- on estime que les 1,200 tribus comprennent approximativement dans leur ensemble 10,000 douars.- la répartition du territoire des tribus entre ces groupes rassurera, une fois pour toutes, les populations indigénes sur nos intentions. Quant à la propriété individuelle, elle se trouve déjà constituée, dans toutes les tribus kabyles. Sur des basse aussi claires et aussi précises qu'en France.- Chaque propriété est entourée d'une haie ou d'un mur en pierres séches qui ne seraient pas franchis par la charrue ou par le troupeau, sans que le fusil ne vienne protester contre cette violation. C'est déjà un cinquiéme du tell, dans lequel il n'ya absolument rien à faire.- A coté de ces tribus kabyles, il y en a d'autres de la méme origine, qui n'ont pas conservé la langue et les coutumes de leurs péres, mais qui ont retenu les habitudes relatives à la constitution de la propriété individuelle. On peut estimer que ces tribus occupent également au moins un autre cinquiéme de la zone tellienne.- les opérations de la délimitation n'auront donc, en définitive, à s'exercer que sur les tribus maghzen et les tribus de terre arch,c'est-a- dire sur les trois derniers cinquiémes du tell. Or il est à

remarquer que la partie cultivable du sol qu'elle occupent est divisée en parcelles qui ont des désignations particuliéres et dont la contenance est approximalivement connue des indigénes, soit au moyen de l'unité agraire qui porte les noms de zouidja, dans la province d'alger, de djebda dans la province de constantine, de sekka dans la province d'oran, soit par les quantités de semences évaluées en mesure du pays, qu'elle peuvent recevoir.

_ On comprend dés lors que, là ou la propriété est collective, on aura déjà devant soi des intéressés, et que, là ou la propriété individuelle sera constituée, il suffira, pour qu'elle puisse devenir l'objet de transactions entre européens et musulmans, de se prémunir contre le retour de ventes fictives ou frauduleuses, telles qu'il s'en est effectué au début de la conquéte.

L'article 03 : délégue à un règlement d'administration publique le soin de déterminer les formes de la délimitation des territoires, de leur répartition entre les douars, et de l'aliénation des biens appartenant aux fractions de tribus ou aux douars, ainsi que les conditions sous lesquelles la propriété individuelle sera constituée, et le mode de la délivrance des titres.

L'article 04 : a voulu comprendre, sous les désignations de rentes redevances et prestations dues à l'Etat, les impots de toute nature qui sont perçus sur les indigénes. **L'article 05 :** réserve les droits de l'etat à la propriété des biens beylicks, et ceux des propriétaires des biens melks, sur l'origine desquels il ne saurait y avoir aucune conlestation.- il réserve également le domaine public et le domaine de l'etat, tels qu'ils ont été constitués et définis par la loi du 16 juin 1851.

L'article 06 : Consacre, conformément aux intentions de l'empereur, le principe de non-rétroactivité. Il aura pour effet de régulariser les transactions intervenues jusqu'à ce jour entre l'etat et les indigénes, sur la foi desquelles seront établis des droits qu'il importe de sauvegarder.

L'article 07 : abroge les second et troisiéme paragraphes de l'article 14 de la loi du 16 juin 1851, qui interdisaient à d'autres qu'a l'etat l'aliénation du droit de propriété ou de jouissance sur le sol du territoire d'une tribu, au profit de personnes étrangéres à la tribu. Ainsi, la propriété dans les tribus deviendra susceptible d'une libre transmissiom, et donnera aux européens et aux compagnies un essor nouveau pour la colonisation. Ce cas s'est prétonniére qui trouverait dans cette disposition des facilités qui semblaient lui étre refusées auparavant.[1]

الملحق رقم 04: صور لبعض شخصيات النخبة المثقفة الجزائرية

[1] Robert Estoublon, Adolphe Lefébure, **de l'algérie, législation algérienne**, adolphe jourdan, libraire-éditeur, imprimeur-libraire de l' académie, alger,1896.pp271,272.

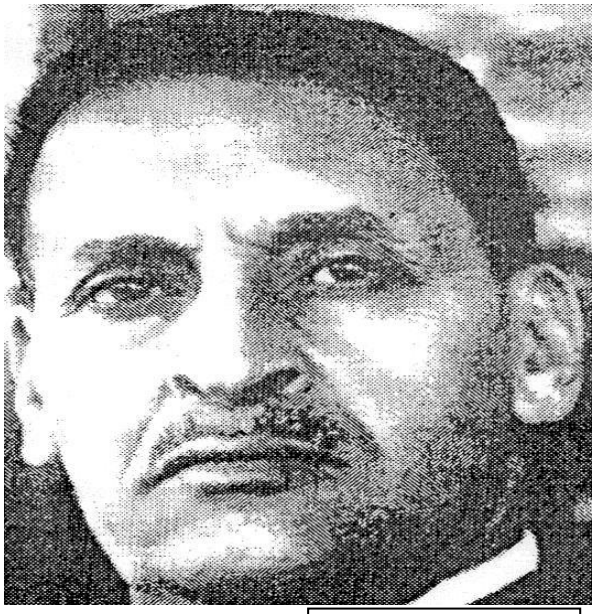

فرحات عباس 1

محمد الصالح بن جلول

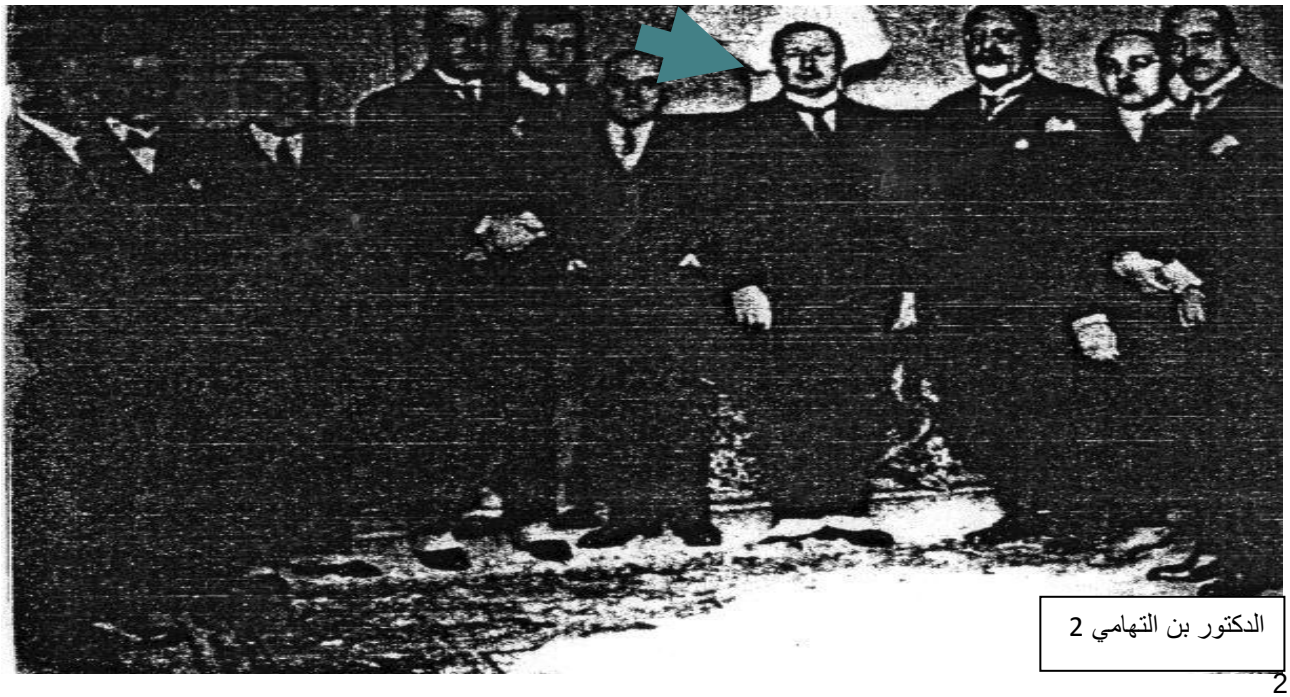

الدكتور بن التهامي 2

2

[1] عبد الحميد زوزو: الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية. ص554.

[2] Mostafa haddad ,l'émergence de l'algerie moderne, le constantions(l'est algérien) entre les deux guerres 1919-1939, essai d'histoire éconmique et sociale.T1,2001.

أ- الكتب بالعربية:

1- إحدادن زهير، **الصحافة الإسلامية الجزائرية من البداية إلى غاية 1930م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

2- الإبراهيمي محمد البشير، **في قلب المعركة**، ط1، دار الأمة، 1997.

3- الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

4- الجزائري مسعود، **مشاريع ديغول في الجزائر**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

5- الخطيب أحمد، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

6- الدسوقي ناهد ابراهيم، **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001.

7- العربي إسماعيل، **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع**، الجزائر.

8- العسلي بسام، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري** ، دار النفائس، الجزائر.2010.

9- العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830م حتى ثورة نوفمبر**.

10- الطيبي محمد، الجزائر **عشية الغزو الإحتلالي "دراسة في الذهنيات والبنيات و المآلات"**، ط1 ،ابن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر.

11- المدني أحمد توفيق، **كتاب الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1974م.

12- المدني أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1956م.

13- إيف لاكوست أندري نوشي وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر رابح إسطنبولي وآخرون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984.

14- أندري جوليان شارل، **تاريخ الجزائر المعاصر**، الغزو وبدايات الإستعمار(1827م-1871م)، ط2، ج1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008.

15- الورتلاني الفضيل، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، الجزائر،2009.

16- بلاسي نبيل أحمد، **الإتجاه العربي الإسلامي و دوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية العالمة ، القاهرة، 1990.

17- بن العقون عبد الرحمن بن ابراهيم، **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة(1920م-1936م)**،ط3، ج1، منشورات السايحي، الجزائر،2010.

18- بن داهية عدة، **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر1830م -1945م**، ج2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

19- بن نادرالطيب، **الجزائر حضارة وتاريخ: الحضارات المتعاقبة للجزائر و تاريخها المشرف**، دار الهدى، الجزائر،2008.

20- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**،ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1997.

21- بوشريط الأمين، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1919م-1963م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1889.

22- بوشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى، عين مليلة.

23- بوصفصاف عبد الكريم، **جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات التحررية الأخرى(1931م -1945م)**،دراسة تاريخية إيديولوجية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر،1996.

24- بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية(1830م -1954م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

25- تركي رابح، **التعليم القومي و الشخصية الجزائرية**،ط2،المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1981.

26- جيلالي عبد الرحمن، **تاريخ الجزائر العام**، ج5، دار الأمة، الجزائر.

27- حافظ عوض أحمد، **نابليون بونابرت في مصر**، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2012.

28- حلوش عبد القادر، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**،ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

29- خرشي جمال، **الإستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر(1830م-1962م)**، دار القصبة للنشر،2009.

30- خيثور نور الدين، **سلسلة المشاريع الوطنية للبحث منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية(1830م -1954م)**، منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007.

31- خير الدين محمد، **مذكرات الشيخ خير الدين**، مطبعة الجزائر، دحلب،1985.

32- رمضان عبد العظيم محمد، **الغزوة الإستعمارية للعالم العربي و حركات المقاومة**، دار المعارف، القاهرة، 1985.

33- روبير أجيرون شارل، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871م-1919م)**، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007.

34- روبير أجيرون شارل، **تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871م إلى إندلاع حرب التحرير**، ط1، المجلد2، تر جمال فطيمي و آخرون، شركة دار الأمة، الجزائر،2008.

35- زوزو عبد الحميد، **الأوراس إبان فترة الإستعمار" التطورات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية 1837م-1939م"**، ج2، تر مسعود حاج مسعود، مطبعة هومة، 2006.

36- زوزو عبد الحميد، **الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة الجزائرية**، ج1، دار هومة، الجزائر،2012.

37- سلاماني عبد القادر، **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة(1932م-1947م)**، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2012.

38- سعد الله أبو القاسم، **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر**، ط2، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1990م.

39- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية(1900م-1930م)**،ط2، ج2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر.1938م.

40- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية(1930م-1945م)**، ج3، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1992.

41- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي(1830م-1954م)**، ج3، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1989.

42- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي(1830م-1954م)**، ج5، دار البصائر،الجزائر.

43- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي(1830م-1954م)**، ج6، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2007.

44- سعد الله أبو القاسم، **خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة و التحرير(1830م-1962م)**، دار الغرب الإسلامي، لبنان،2007.

45- سيدي صالح حياة، **اللجان البرلمانية الفرنسية و قضايا الجزائريين (1871م-1895م)**، دار الهدى، الجزائر،2012.

46- صاري أحمد، **شخصيات و قضايا من تاريخ الجزائر المعاصر**، تحقيق أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 2004.

47- صبحي حسن، **دراسات في تاريخ شمال إفريقيا الحديث و المعاصر**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1875.

48- عباد صالح، **الجزائر بين فرنسا و المستوطنين(1830م-1932م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1984.

49- عباس فرحات، **الشاب الجزائري من المستعمرة إلى المقاطعة 1930م متبوع بتقرير إلى المارشال بيتان أفريل 1941م**، دار المسك، الجزائر،2010.

50- عباس فرحات، **ليل الإستعمار حرب الجزائر وثورتها**، تر أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.

51- عبد الرحمن عواطف، **الصحافة العربية في الجزائر"دراسة تحليلية للصحافة ثورة الجزائر1954م -1962م"دراسة تحليلية للصحافة ثورة الجزائر 1954م -1962م"**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985.

52- عبد الهادي محمد سعود جمال ، **المجتمع الإسلامي المعاصر، الوفاء للطباعة والنشر**، الإسكندرية،2010.

53- عقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر تونس المغرب الأقصى**، ط6، مكتبة الأنجلومصرية،1993.

54- عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر1815م -1919م**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.

55- عمورة عمار، **الموجز في تاريخ الجزائر**،ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002.

56- عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ "الجزائر العامة ما قبل التاريخ إلى 1962م**، ج1، دار المعرفة.

57- عيساوي محمد وآخرون، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري(1830م -1871م)**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011.

58- فركوس صالح، **مختصر تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين**، دار العلوم، عنابة،2002.

59- فضيل عبد القادر، رمضان محمد الصالح ، **إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس**، شركة الأمة،1998.

60- قاصري محمد السعيد ، **دراسات وآبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر(1830م -1962م)**، دار الإرشاد، الجزائر،2008.

61- قداش محفوظ ، **الأمير خالد وثائق وشهادات لدراسة الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2009.

62- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1930م -1945م)**،ج3، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1992.

63- قداش محفوظ وصاري جيلالي، **الجزائر صمود ومقاومات 1830م -1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012.

64- قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

65- كاتب كمال، **أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر1830م -1962م تمثيل وحقائق السكان**، تر رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر،2011.

66- كوليت وجانسون فرنسيس، **الجزائر الثائرة**، تر محمد علوي الشريف ومحمد خليل فهمي وهنري يوسف سردار،دار الهلال،1957.

67- لونيسي رابح و ملاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830م-1989م)** ، ج 1، دار المعرفة، الجزائر .2010.

68- محساس أحمد ، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، دار القصبة، الجزائر،2003.

69- محمد عاشور راكس أحمد، **صفحات خالدة(1500م-1962م)**، المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا، الجزائر، 2009.

70- **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة**، تر محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

71- ملاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصرة(1830م-1989م)**، ج1، دار هومة، عاصمة الثقافة العربية.

72- مومن العمري: **الحركة الثورية في الجزائر" من نجم إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني(1926م-1945م)**، دار الطليعة، الجزائر، 2003.

73- مياسي إبراهيم: **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

74- ناصر محمد : **المقالة الصحفية نشأتها وتطورها و أعلامها(1903م -1931م)**، المجلد1.

75- هلال عمار: **دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830م -1962م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995.

76- هيكل محمد حسنين: **الإستعمار الفرنسي**، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1886.

ولد حسن محمد الشريف: **من المقاومة إلى حرب من أجل الإستقلال(1830م -1962م)**، دار القصبة، الجزائر.

77- يحي جلال: **السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830م-1960م**،ط1، دار المعرفة، القاهرة،1959.

ب - المراجع بالفرنسية:

1-Ageron charles robert :**histoire de l'algerie contemporaine**, paris, 1980.

2-Haddad Mostafa :**l'émergence de l'algerie moderne**, le constantions (l'est algérien) entre les deux guerres 1919-1939, essai d'histoire éconmique et sociale.T1,2001.

3- Lahouari addi ,**de l'algerie PRE coloniale a l'algerie colonial economie et societe** , entreprise national de livre ,alger ,1985,p56.

4-Mehsas Ahmed :**le mouvement revolutionnaire en Algerie de la 1er guerre mondiale a 1954**, ed l'harmattan, paris.

5-Robert Estoublon, Adolphe Léfebure,**de l'algérie, Législation algerienne** , adolphe jourdan, libraire-éditeur, imprimeur-libraire de l'académie,alger ,1896.pp271,272.

6-Soustelle Jacque :**Aimée et souffrante algérie, édition , plon**,

paris ,1956.

7-Tiab Mohamed : **la chronologie Algérienne 1830-1962**, T1 imprimerie ishak, boufarik, 1999.

8-V.demontes **:le peuple algérien** ,essai de démographie algérienne, alger,imp algérien, 1906.

جـ ـ الموسوعات والمعاجم:

1- الكيلالي عبد الوهاب: **الموسوعة السياسية**، ج5، المؤسسة العربية للدراسة و النشر، مصر، 2000.

2- بوصفصاف عبد الكريم: **معجم أعلام الجزائر في القرنين 19 و 20**، ج1 ، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر،2002.

3- شرفي عاشور: **معلمة الجزائر القاموس الموسوعي" تاريخ، ثقافة، أحداث ومعالم"**، دار القصبة، الجزائر، 2009.

د ـ الرسائل الجامعية:

1- الخمري الجمعي: **حركة الشبان الجزائريين(1900م -1939م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، ج2، جامعة قسنطينة، 1994.

2- بن حسين كريمة: **الحياة السياسية في قسنطينة (1930م -1939م)**، رسالة الحصول على ديبلوم للدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1984.

3- بن يوسف محمد الأمين: **ملكية الدومين و تطور الإستيطان الفرنسي في الجزائر(1830م -1870م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ،2014.

4- بومعزة عزالدين: **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية و مرحلة الإستقلال (1899م -1985م)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة منتوري، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، قسنطينة،2005.

5- حيمر صالح: **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830م -1930م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2013- 2014.

6- شويتام أرزقي: **نهاية الحكم التركي في الجزائر وعوامل إنهياره(1800م-1830م)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية، مصر،1988.

7- محمد الصغير عباس: **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية(1927م -1963م)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، قسنطينة، 2005.

8- مصطفى عبيد، **الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) أوربان الثاني 1812م-1884م**، دراسة تاريخية تحليلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

هـ ـ الجرائد و المجلات:

1- جريدة المبشر: العدد 12 أوت 1865.

2- بدون ذكر إسم: ذكرى وفاة الحكيم" محمد الصالح بن جلول" **جريدة الخبر**،ع 7783، نشر في 06 ماي 2015، الجزائر.

3- سيدي صالح حياة، السياسة الكلونية في الجزائر، مجلة الدراسات التاريخية، ع13، الجزائر،2011.

3- مجلة مصادر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م الجزائر، تر مصطفى عبيد، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة المسيلة.

و ـ المواقع الإلكترونية:

1-www.zuhlool.org/wiki/http ://bahriain forums.com ww.Ah laboinilat.com.

2-www.Aswat-elchamel.com/ar/ ?p=98sa=50128.

3-Http//www.naplion,org/fr/salle.lecture.article,filesroyaume.arabe.algerie.p1.

قائمـة المختصـرات

- **باللغة العربية**:

م	ميلادي
ط	طـبعـة
ع	العـدد
ج	الجـزء
مج	المجلد
تر	ترجمة
ص	الصفحة

- **باللغة الفرنسية:**

P	Page
PP	Pages
op.cit	Opere citato
éd	Edition
T	Tome

شهدت العلاقات بين الجزائر وفرنسا توترا في الربع الأول من القرن 19 ؛ حيث إتخذت هذه الأخيرة من قضية الديون ذريعة لفرض حصار بحري على مدينة الجزائر ، والتي تعود جذورها إلى 1796م عندما أقرض الداي حسين حكومة الإدارة الفرنسية مبلغ من المال يقدر بمليون فرنك فرنسي بدون فوائد لشراء القمح وعلى إثرها جاءت حادثة المروحة المفتعلة بين داي الجزائر والقنصل الفرنسي دوفال[1] duval والذي إنتهى بإرسال حملة عسكرية لإحتلال الجزائر عام 1830م.

أ- **الإحتـلال:**

لقد إتسمت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الفترة العثمانية بالإستقرار النسبي، حيث كانت فرنسا هي أول دولة حصلت على إمتيازات تجارية لها بالسواحل الجزائرية خلال مطلع القرن السادس عشر، وبذلك أصبحت تلك الإمتيازات هي الإطار العام للعلاقات بين البلدين، كما أنها كانت السبب الرئيسي فيما بعد إلى حدوث الكارثة المؤلمة التي عرفتها الجزائر في جويلية 1830م [2]. هذا و بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى أدت إلى إحتلال الجزائر يمكن تلخيصها في ما يلي:

1- إهتمام فرنسا بالجزائر منذ زمن بعيد ورغبتها في الحصول على الإمتيازات في السواحل الجزائرية مثل: مدن القالة ، عنابة ، سكيكدة.

2- التنافس الإستعماري بين فرنسا وبريطانيا فيما يخص التوسع في المستعمرات ومد النفوذ.

4- رفض فرنسا دفع الديون للجزائر وإلقاء المسؤولية على التاجريين اليهوديين جوزييف بكري Joseph Bacri و نفطالي بوشناق Naftali Bouchnec.

5- سوء الحالة الداخلية في فرنسا مما أدى بالملك شارل العاشر Charles X على ضرورة توجيه أنظار الشعب الفرنسي خارج البلد، وتوجيهها نحو مشروع إحتلال الجزائر.

[1] كوليت وجانسون فرنسين ، **الجزائر الثائرة** ، تر محمد علوي الشريف ، محمد خليل فهمي ، هنري يوسف سردار ، دار الهلال ، 1957م. ص17.

[2] أرزقي شويتام ، **نهاية الحكم التركي في الجزائر وعوامل إنهياره (1800م-1830م)**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ، مصر، 1988م. ص146.

6- تطلع فرنسا إلى ضرب الأسطول الجزائري والحد من سيطرته البحرية لاسيما وإن مؤتمر فيينا عام 1815م كان قد قرر وضع حد للقرصنة الجزائرية بالبحر الأبيض المتوسط[1].

7- إدراك فرنسا حالة الجزائر في أواخر العهد العثماني من ضعف سياسي و إقتصادي و إجتماعي و ثقافي[2].

إنطلاقا من هذه العوامل جهزت فرنسا حملتها العسكرية على الجزائر والتي توجهت بفرض حصار عسكري على مدينة الجزائر وإستمر لمدة 3 سنوات من 16 يونيو1827م إلى غاية 13 يونيو 1830م ، وفي مقابل ذلك قام الداي حسين بتدمير المكاتب الفرنسية الموجودة في مدينة عنابة والقالة، وفي شهر أوت 1829م فكرت حكومة بولينياك polignac على ضرورة تنفيذ مشروعها لغزو الجزائر بمساعدة محمد علي والي مصر، لكن هذه الخطة فشلت لأنها إكتشفت من قبل سلطان المغرب الأقصى و انجلترا وهكذا نجد أن حكومة بولينياك قد قررت في شهر جانفي 1830 بإرسال حملة عسكرية إلى الجزائر[3].

و بررت فرنسا سبب إرسال الحملة يرجع لمعاملة الداي حسين المهينة للقنصل الفرنسي، وكذلك لوقف القرصنة الجزائرية وتخليص أوروبا من الإضطرابات التي كانت تعانيها في البحر المتوسط ، وذلك بغية إقناع الرأي الفرنسي والأوروبي[4] ، وفي يوم 14 جوان 1830م نزلت القوات الفرنسية والتي كان تعدادها حولي 37000 جندي على ميناء سيدي فرج غرب مدينة الجزائر ولم تجد أمامها سوى 15000 جندي جزائري وبعض المتطوعين[5].

---

[1] محمد الطيب العلوي ، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830م حتى ثورة نوفمبر 1954**، دار البعث، قسنطينة ، الجزائر، 1985م. ص ص23،24.

[2] أرزقي شويتام ، المرجع السابق. ص146.

[3] Ageron Charles robert , Histoire de l'Algérie contemporaine ,Paris.1979. p06

[4] أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900م- 1930م)**، ج2 ، ط3 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1938. ص15.

[5] Ahmed mehsas , **le mouvment revolutionnaire en algerie de la 1er guerre mondiale a 1954** , ed l'harmattan, paris ,p25.

تمخضت عن الحملة الفرنسية على الجزائر نتائج كان من أبرزها أنها قد ولدت لدى الجزائريين شعوراً بضرورة المقاومة ؛ وذلك بمجرد معرفة النوايا الحقيقية لفرنسا. فقام حمدان خوجة بتأسيس ما عرف بحزب المقاومة أو لجنة المغاربة وذلك عام 1830م، حيث قام هذا الحزب برفع مذكرات إلى السلطات الفرنسية طالبا فيها التخلي عن الجزائر وتطبيق ما ورد في معاهدة الإحتلال المبرمة في 05 جويلية 1830[1] ، كما قام الحزب بإرسال مبعوث خاص إلى باريس لشرح القضية الجزائرية لدى الحكومة الفرنسية وبالرغم مما بذله الحزب من نشاط كبير إلا أنه لم يدم طويلا لأن السلطات الفرنسية سرعان ما قامت بنفي زعمائه بتهمة التآمر .

وبالرغم من أن معاهدة الإحتلال لم تنص في بنودها على فرض السيادة الفرنسية على الجزائر لكن السلطات الفرنسية سرعان ما ضربت عرض الحائط بنود المعاهدة ونشرت قواتها العسكرية كما قامت بالعديد من المجازر الجماعية في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الفرنسية تقوم بمناورات دبلوماسية في أوروبا من أجل إعطاء شرعية لإحتلال الجزائر.

ب - الإستيطان :

إنتهجت إدارة الإحتلال الفرنسي سياسة قائمة على تشجيع هجرة الأوروبيين إلى الجزائر. ففي تقرير اللجنة الخاصة المعنية من طرف الملك في 07 جويلية 1833 ورد بأن " نظام الطرد العنيف للأهالي يعني إحتلال الأرض تلقائياً وهو ما عجل في تزايد السكان الأوروبيين حسب التقديرات المقترحة وهي التي نود أن نراها باستمرار في إحتلالنا لإفريقيا (الجزائر).[2]

لم تكن الهجرة نحو الجزائر عملا من باب الصدفة ، حيث كانت هناك أطراف وراء تشجيع وتنفيذ هذه الهجرة الأوروبية .

فعملت الدولة الفرنسية إلى توجيه نداءات إلى مواطني أوروبا عموما ترغيبا لهم في التوجه إلى الجزائر بدل أمريكا ، فبدأت أفواج المهاجرين تتوالى على الجزائر من فرنسيين وإيطاليين وسويسريين وإسبان وألمان...، حيث صدر قانون في 09 مارس 1831م الذي سمح بتكوين فرق

[1] أحمد توفيق المدني ، **كتاب الجزائر** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1974، ص48.

[2] كمال كاتب ، **أوروبيون أهالي ، ويهود بالجزائر (1830م-1962م) تمثيل وحقائق السكان** ، تر رمضان زبدي ، دار المعرفة ، الجزائر ،2011 . ص55.

اللفيف الأجنبي خارج التراب الوطني الفرنسي، فشجع هذا الإجراء في الهجرة نحو الجزائر وكان معظمهم من المغامرين ، واللاجئين أو المجرمين الفارين من العدالة خوفا من القصاص [1].

كانت مقولة الماريشال كلوزيل clauzel إلى الأوروبيين في الجزائر خير تعبير لسياسة دعم الهجرة الأوروبية حيث جاء في كلامه " لكم أن تنشئوا من المزارع ما تشاءون ، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها ، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي وإستقر في أمريكا منذ بضعة قرون"[2].

أدى تشجيع الهجرة الإستيطانية إلى تأسيس مراكز إستعمارية على السواحل الجزائرية مثل وهران ، عنابة ، سكيكدة ، وفي عام 1846م بلغ عدد الأوروبيين في الجزائر 110 آلاف من بينهم 38 ألف فرنسي والذي تزايد عددهم إلى 189 ألف في سنة 1876م. في عام 1899م صدر قانون تجنيس التلقائي الذي يجعل من أبناء الأجانب المولودين في الجزائر فرنسيين رغماً عنهم وقد منحت لهؤلاء المهاجرين تسهيلات لتملك الأراضي إذا إستولت الإدارة الفرنسية على أملاك الأوقاف وأملاك الذين هاجروا خارج الجزائر هروبا من الإستعمار، حيث منح للمعمرين في الفترة الممتدة من 1832-1845 ما يقارب 1050000 ألف هكتار[3].

[1] عمار هلال ، **دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830م-1962م)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 .ص ص67،68.

[2] مصطفى الأشرف ، **الجزائر الأمة والمجتمع** ، تر حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983. ص80.

[3] فرحات عباس ، **ليل الإستعمار حرب الجزائر وثوراتها** ، تر أبوبكر رحال ، مطبعة فضالة ، المحمدية ، المغرب ، دون تاريخ. ص95.

ج ـ نماذج عن بعض المقاومات الجزائرية:

- **المقاومة المسلحة** :

من الطبيعي أنه عند إحتلال أي دولة تلقى تلك الدولة المستعمرة ردود فعل من قبل أهالي تلك المناطق، وهو ما حدث بالفعل عندما إحتلت فرنسا الجزائر عام 1830م فقاد الأمير محي الدين الهاشمي بعد مبايعته بالإمارة من طرف سكان الجزائر الكفاح ضد الفرنسيين في الفترة الممتدة من 1830م إلى 1832م ، لكن سرعان ما تحولت القيادة إلى الأمير عبد القادر الذي إستعاد أغلب المناطق التي سبق و إحتلتها القوات الفرنسية[1].

عقد الأمير عبد القادر معاهدة دي ميشيل يوم 26 فيفري 1834م والتي إعترف بموجبها الأمير بالتنازل عن بعض المناطق لـ دي ميشيل ، لكن سرعان ما نقض الفرنسيون هذه المعاهدة بمجيء تريزيل الذي حل محل دي ميشيل حيث تحالف مع بقايا جنود الأتراك ضد الأمير عبد القادر فحدثت معركة "المقطع" في شهر جوان 1835م والتي هزم فيها تريزيل[2].

قام الفرنسيون بشن حصارين على قسنطينة الأول كان 1832م والثاني 1837م مستغلين بذلك معاهدة التافنا التي وقعت بين الأمير عبد القادر و الجنرال بيجو بتاريخ 30 ماي 1837م والتي نصت على تحديد الأراضي التي يحتلها الفرنسيون والإعتراف بالمناطق الساحلية تحت حكم الأمير عبد القادر ، ونصت أيضا على إمداد الأمير لجيش الفرنسي في وهران بقدر معين من القمح و الشعير مقابل تقديم فرنسا للأمير فرصة تطوير دولته فخرقوا بنود المعاهدة في 1839م ، وإشتعلت الحرب بين الطرفين من جديد ، وإختارت فرنسا سياسة الإحتلال الكامل للجزائر تحت قيادة الجنرال بيجو صاحب سياسة الأرض المحروقة[3].

---

[1] إسماعيل العربي ، **المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر. ص42.

[2] عبد العظيم محمد رمضان ، **الغزوة الإستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة**، دار المعارف ، القاهرة ، 1985.ص100.

[3] محمد الطيب العلوي ، المرجع السابق.ص56.

مع توالي الأعمال الوحشية ضد الجزائريين وغياب المساندة للأمير عبد القادر إضطر هذا الأخير للإستسلام للفرنسيين 23 ديسمبر 1847م، لكن هذا لا ينبغي رضوخ الجزائريين للمستعمر بل بالعكس إستمرت المقاومة الوطنية وشملت عدة مناطق من الوطن تعبيراً عن مواصلة الكفاح[1].

- **الثورات الشعبية**:

بعد إستسلام الأمير عبد القادر واصل الجزائريون كفاحهم المسلح ضد المستعمر حيث إمتازت فترة الثورات الشعبية بالطول والتعدد ومن أبرز هذه المقاومات نذكر:

1. **ثورة بومعزة** : في منطقتي الشلف والونشريس وإستمرت سنة كاملة من 1846م إلى 1847م و إنتهت بإستسلام زعيمها بومعزة.
2. **ثورة الزعاطشة** : إندلعت عام 1848م بقيادة أبو زيان أَبيد أهلها و أزيلت الواحة من الوجود.
3. **ثورة الأغواط**: في الجنوب الجزائري عام 1825م[2].
4. **ثورة لالة فاطمة نسومر**: نجح فيها أهل الأوراس في منع دخول الفرنسيين حتى نهاية القرن 19.

[1] حسن صبحي ، **دراسات في تاريخ شمال إفريقيا الحديث و المعاصر**، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،1975 .ص 37.
[2] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر** ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 1956. ص154.

فهـــــــرس المحتـــــــويات:

العنـــــــوان	الصفحــة
شكر وتقدير	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمــة	**أ - ه**
مدخل: الحالة العامة في الجزائر ما بين 1830م-1852م	**1– 7**
الفصل الأول: خلفية تاريخية للإدمـاج	**8– 20**
المبحث الأول: مفهوم الإدمـاج	9
المبحث الثاني: بدايات الإدمـاج	13
المبحث الثالث: أساليب ووسائل الإدماج	15
الفصل الثاني: نابليون الثالث و مسألة الإدماج 1852م-1870م	**21 – 32**
المبحث الأول: التعريف بشخصية نابليون الثالث	22
المبحث الثاني: سياسة نابليون الثالث في الجزائر	24
المبحث الثالث: قانون السيناتوس كونسلت و أثاره	27
الفصل الثالث:الإدماج في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة 1871م-1914م	**33- 45**
المبحث الأول: الجانب الإداري والعسكري	34
المبحث الثاني: الجانب الإقتصادي	39
المبحث الثالث: الجانب التعليمي و الديني	42
الفصل الرابع: تطور الفكر الإدماجي في الجزائر 1900م-1939م	**46 – 68**
المبحث الأول: الجذور التاريخية لكتلة النواب	47
المبحث الثاني: تأسيس فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين	52
المبحث الثالث: إسهامات كتلة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين.	61
خاتمــة	**69 - 72**
الملاحــق	**73 – 85**
قائمة المصـــادر والمراجـع	**87- 97**
فهرس المحتويات	**99**